استراتيجية الغذاء في زغرتا

مقاربة محلية نحو سيادة غذائية

مبادرة **السيادة الغذائية في منطقة زغرتا**
بدعم من: يارا ورد، إنجيلا سعادة، أنسي الضعيف وكورين جبّور من **جبال**
سمعان عاقلة من **مؤسسة رينيه معوّض**
جيسي فرح فرنجية و غَسان طيّون من **إتحاد البلديات**

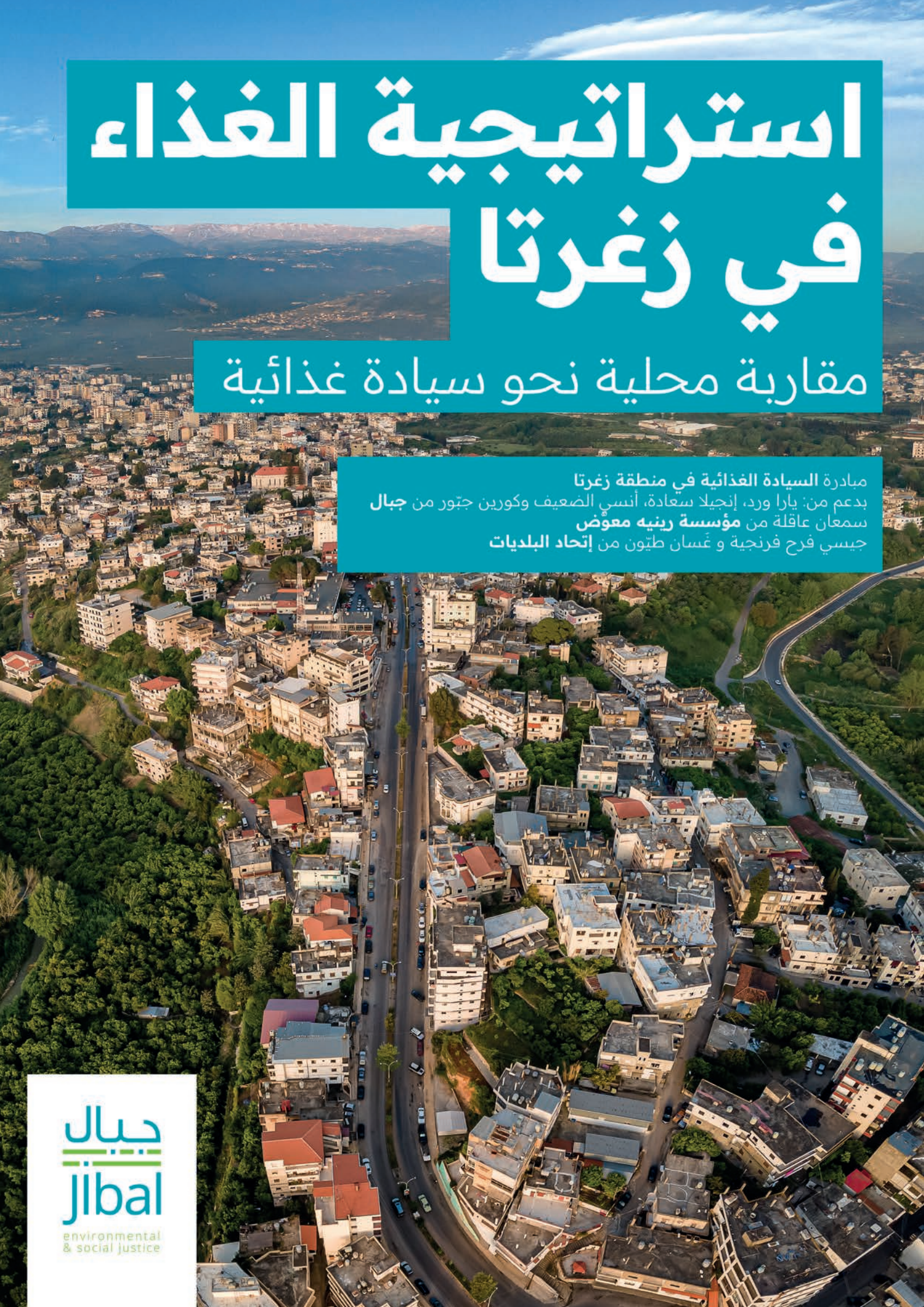

جبال
jibal
environmental & social justice

بالتعاون مع

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

حول جبال

جبال هي منظمة غير ربحية تأسست في بيروت عام ٢٠١٧ ، بموافقة حكومية نهائية في يناير ٢٠١٩. وهي تُروِّج وتُعزِز العدالة الاجتماعية والبيئية - أو التوزيع العادل والمنصف للمنافع والأعباء البيئية والاجتماعية- في لبنان من خلال التعاون الجماعي، المعرفة المفتوحة والمتاحة والمبادئ التجديدية

يربُط عمل جبال بين المنظورات الاجتماعية والثقافية والبيئية لتعزيز نهج شامل للتنمية المجتمعية
يشد عمل جبال الوثاق بين المنظورات الاجتماعية والثقافية والبيئية لتعزيز نهج شامل للتنمية المجتمعية

يعزز الاستدامة من جميع جوانبها - في البيئات المبنية والطبيعية، في المجتمعات البشرية وفي السياسات الاقتصادية والاجتماعية - من خلال تطوير وتنفيذ برامج حول العدالة البيئية، السيادة الغذائية والعدالة الاجتماعية

ملخص

منذ عام ٢٠١٩ يمر لبنان بأزمة اقتصادية هائلة تسببت في أضرار اجتماعية وبيئية كبيرة، مما يسلط الضوء على قضايا في نموذج النظام الغذائي التقليدي الذي تحركه الصناعة الزراعية. يُبني هذا المنشور على فهم أن الإيكولوجيا الزراعية - رؤية نظام غذائي بديل - يمكن أن تكون أداة لبناء نظام غذائي أكثر إنصافًا. يهتم هذا البحث بكيفية تطبيق الإيكولوجيا "كإطار عمل يأخذ بعين الإعتبار السيادة الغذائية" في لبنان، مع سؤال أساسي: كيف يمكن الارتقاء به من مبادرات متفرقة ومعزولة إلى نهج أكثر تماسكًا على صعيد البلاد ليؤثر على الممارسات والسياسات الزراعية والغذائية في لبنان؟

تم النشر في ٢٠٢٢ بواسطة جبال - جمعية من أجل العدالة البيئية والإجتماعية في لبنان - بيروت، لبنان.

هذا المنشور متاح على موقع jibal.org.

جدول المحتويات

١. بناء استراتيجية غذائية إقليمية ٠٦
أ . ما هي الاستراتيجية الغذائية؟ ٠٨
ب . ما أهميتها؟ ٠٩
ج . ما معنى دعم السيادة الغذائية؟ ١١

٢. المنهجية ١٢
أ.الإدارة ١٥
ب . اختيار منطقة قضاء زغرتا لتنفيذ البرنامج التجريبي ١٦

٣. أين نحن اليوم ؟ ١٨
أ . خلفية عامة للوضع في لبنان ٢٠
ب . قضاء زغرتا: الوضع والبيانات ٢٢
- بيانات عامة عن زغرتا ٢٢
- النظام الغذائي في زغرتا ٢٣

٤. الاستراتيجية الغذائية في زغرتا: غاياتها، أهدافها وإجراءاتها ٣٠
- الأهداف وغايات أساسية ٣٢
- الإنتاج الغذائي ٣٤
- التحويل الغذائي ٤٢
- توزيع الأغذية ٤٦
- إدارة الغذاء ٥٤
- النماذج الاقتصادية ٥٦

الملحق ٦٠

المقدمة:

خلال السنوات الماضية، أدّى التضخّم المفرط إلى ارتفاع هائل في أسعار المواد الغذائية. فقد سجّل متوسط التكلفة (الوطني) لسلّة الحد الأدنى من الإنفاق للبقاء على قيد الحياة (SMEB)، ارتفاعًا بنسبة ١٦٨٪ بين أكتوبر ٢٠١٩ وأغسطس ٢٠٢٠[1]، وارتفاعًا بنسبة ٣٠٪ خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢[2]. يحذّر المحللون منذ سنوات من أنّ اعتماد لبنان بشكل كبير على الواردات يشكّل خطورة على أمنه الغذائي، وقد أصبح هذا الوضع واضحًا جدًا منذ سبتمبر الماضي، حيث انخفضت قيمة الليرة اللبنانية من سعرها الرسمي البالغ ١٥٠٠ ل.ل. للدولار الأمريكي الواحد، إلى أكثر من ١٤٠ ألف ليرة لبنانية في مارس ٢٠٢٣.

يُعتبر قطاع الزراعة في البلاد تقليديًا في غالبه وبالتالي فهو يعتمد بشكل كبير على استخدام البذور والمبيدات والأسمدة المستوردة من الخارج. لذا، أثّر التضخّم على تكلفة تلك المواد التي ارتفعت بمعدّل ١٠ مرات على الأقلّ. إضافة إلى تأثّر تكاليف أخرى بالليرة اللبنانية، وارتفاع تكلفة العمّال بنسبة ٥٠ إلى ٦٠٪، كما أنّ الحصول على روث الحيوانات أصبح يتطلّب دفع المال (منذ أن أصبح مطلوبًا)، وزادت تكلفة البذور والشتلات نتيجة انخفاض قيمة ليرة لبنانية.

بما أنّ لهذه الأزمة تأثيرًا كبيرًا على قطاع الغذاء في البلاد، أطلق فريق منظّمة «جبال» المشروع التجريبي الأول للاستراتيجية الإقليمية الغذائية في منطقة زغرتا، على أن يتمّ في نهاية المطاف، استنساخ هذا النوع من التدخّلات في مناطق أخرى من لبنان. إنّ كتابة وتنفيذ الإستراتيجية نفسها هو نتيجة عملية طويلة من المشاورات، سيتمّ شرحها بمزيد من التفاصيل في قسم المنهجيّة.

بدايةً، تمّ إجراء تقييم لحالة النظام الغذائي الحالي في القضاء في عام ٢٠٢١، وتحديد الجهات الفاعلة والشبكات الغذائية الموجودة في المنطقة، من بين أمور أخرى[3]. بعد التقييم، عُقدت سلسلة من المشاورات والاجتماعات في القضاء في العام التالي، لجمع التعليقات وحشد الأطراف المهتمّة. ساهمت هذه العملية، بشكل كبير، في كتابة الاستراتيجية النهائية.

ضمّت اللقاءات منظّمات غير حكومية، أعضاء في البلدية، سكّانًا من القضاء، وعددًا من مختلف المهنيّين العاملين في قطاع الغذاء.
أدّت هذه المشاورات إلى تشكيل لجنة السيادة الغذائية مع مختلف أصحاب المصلحة مثل بلدية زغرتا، اتحاد البلديات واثنتين من المنظّمات غير الحكومية المهمة العاملة في قطاع الغذاء في المنطقة وغيرهم من الذين سيقومون بتنفيذ الاستراتيجية الغذائية الإقليمية، بالإضافة إلى لجنة توجيهيّة ستضمّ أصحاب المصلحة المهمّين الآخرين مثل وزارة الزراعة وغيرها.
الهدف هو البدء في تنفيذ الاستراتيجيّة الغذائيّة في عام ٢٠٢٣، واستنساخ هذا المشروع التجريبيّ في مناطق أخرى من لبنان.

1. Lebanon: Vam Update on Food Price Trends - August 2020 - Lebanon (2020) ReliefWeb. Available at: https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-vam-update-food-price-trends-august-2020 (Accessed: 15 November 2023).
2. WFP, Country brief, Lebanon, August 2022
3. Towards More Localized Food Systems in Lebanon: Zgharta Pilot Groundwork - Jibal - 2021 - accessible upon request to contact@jibal.org

بناء استراتيجية غذائية إقليمية

Photo: **Fouad el Hajj**

أ.

ما هي الاستراتيجية الغذائية؟

تهدف الاستراتيجيات الغذائية الإقليمية إلى حشد وتوحيد مشاركين مختلفين ضمن إقليم ما، بهدف جعل نظامه الغذائي أكثر استدامة بيئيًا واقتصاديًا، وأكثر مرونة في مواجهة الاضطرابات الخارجية، وأكثر عدلاً من الناحية الاجتماعية[4]. يمكن للاستراتيجية المعتمدة جمع كلّ الجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية: من المنتجين إلى الموزعين، ومن واضعي السياسات إلى الشركات الخاصة، ومن التعاونيات إلى المنظمات غير الحكومية المحلية ... أما الهدف المشترك فهو توفير غذاء جيد بأسعار معقولة للجميع، مع الحدّ في الوقت نفسه من الأضرار البيئية الناتجة عن إنتاج الغذاء وعملية التوزيع والنفايات، وضمان اقتصاد دائري عادل.

4. R.K. (2019) Territorial Food Strategies, Territorial Food Strategies : Dictionary of Agroecologie.
Available at: https://dicoagroecologie.fr/en/dictionnaire/territorial-food-strategies-the/#:~:text=The%20goal%20of%20tfs%20is,social%20economy%2C%20scientists%2C%20etc. (Accessed: 15 November 2023).

ب.

ما أهمّيتها؟

أصبح من الواضح أن النظم الغذائية الحالية تعجز عن تأمين أنظمة غذائية عالية الجودة ومغذّية وبأسعار معقولة لتكون في متناول الجميع[5]. في الواقع، أدّى تدنّي جودة المواد الغذائية، إلى جانب تدنّي أسعارها، إلى خلق نظام غير فعّال ينتج كميات كبيرة من الأغذية المهدورة. أدّى هذا النظام إلى توسّع الأراضي الزراعية وتكثيف ممارسة الزراعة ما يتطلّب إنتاج كميات كبيرة من الغذاء بأسعار منخفضة لإطعام سكان العالم وتعزيز النمو الاقتصادي[6]. إلا أن التكاليف البيئية المرتبطة مباشرة بإنتاج الغذاء لم تؤخذ في عين الاعتبار ضمن التكلفة الغذائية. هذا النظام لا ينتج محاصيل شديدة التلوث وذات قيمة غذائية متدنية تساهم في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية فحسب، بل له أيضًا تأثيرات هائلة على البيئة، منها تآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي وانبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري. كلّ هذا يساهم في تسريع عملية التغيّر المناخي.

يعود سبب فقدان خصوبة التربة جزئيًا إلى استخدام المواد الكيميائية في الزراعة التقليدية، ولكنه مرتبط أيضًا بالمساحات الطبيعية ذات الزراعة الأحادية التي تتطلب تكثيف هذه المواد ولا تترك سوى فرصة ضئيلة لنمو الحياة. ليست الزراعة التقليدية وحدها التي تسبّب تدهور التنوع البيولوجي، إنما تداخل العديد من العوامل المرتبطة بكل عنصر من عناصر سلسلة قيم النظام الغذائي: بدءًا من الطريقة التي ننتج بها طعامنا وصولًا الى أنواع المحاصيل التي ننتجها. وبدءًا من تحديد كيف وأين نقوم بتحويل وتوزيع طعامنا وصولًا الى إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي على الاستخدام المستدام للموارد المحدودة وتلبية معايير الأمن الغذائي.

لهذا السبب، فإن بناء استراتيجية غذائية إقليمية تهدف إلى توفير أنظمة غذائية عالية الجودة بطريقة عادلة اقتصاديًا ومستدامة بيئيًا أمراً ضرورياً لخلق مرونة على المستوى المحلي ولتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.

القيود المفروضة على النظام الغذائي الزراعي الصناعي الحالي

انعدام الأمن الغذائي:
ضعف جودة التغذية وتنوعها - ارتفاع تلوث الأطعمة - ارتفاع هدر الطعام - عدم المساواة في الحصول على أغذية ذات جودة - زيادة المشاكل الصحية
.

عدم المساواة الاقتصادية:
ديناميات القوة في سلسلة قيمة النظام الغذائي تؤدي إلى حصص غير متكافئة للمزارع - احتكار سوق الجملة.

الاستنزاف البيئي:
تلوث التربة وتآكلها - فقدان التنوع البيولوجي - تلوث المياه - انبعاث الغازات الدفيئة - تسارع تغير المناخ.
.

5. Territorial Food Systems for Sustainable Development, Issue Brief for UN Food Systems Summit, 2021
6. Benton, T.G. (2021) Food system impacts research paper on Biodiversity Loss - Chatham House, Food system impacts on biodiversity loss Three levers for food system transformation in support of nature.
Available at: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-02/2021-02-03-food-system-biodiversity-loss-benton-et-al_0.pdf (Accessed: 15 November 2023).

إن زيادة انعدام الأمن الغذائي وتدهور التربة والاعتماد الكبير على الواردات للمدخلات الزراعية والمواد الغذائية الأساسية هي مؤشرات على وجود نظام غذائي غير مستدام وغير قادر على الصمود ويتطلب بدائل عاجلة.

الاستراتيجية الغذائية ضرورية للأسباب التالية:

١. إعطاء الأولوية للأهداف والإجراءات

٢. إرساء التعاون والتكامل بين الجهات الفاعلة

٣. إتمام أشكال التعاون بشفافية كي يتمكن الناس من الاطّلاع على كيفية استثمار الأموال العامة

ج.

ما معنى دعم السيادة الغذائية؟

بحسب الحركة الفلاحية العالمية لا فيا كامبيسينا La Via Campesina، إن «السيادة الغذائية هي حق الشعوب في الحصول على غذاء صحي ومناسب زراعيًا، يتم إنتاجه بأساليب مستدامة وسليمة بيئيًا، وحقهم في تحديد نظمهم الغذائية والزراعية»[7]. على عكس الأمن الغذائي، لا تقضي السيادة الغذائية فقط بجعل الغذاء متوفرًا للجميع، لأنه من الممكن تمامًا أن يكون الناس آمنين غذائياً في ظل نظام ديكتاتوري على سبيل المثال. فالسيادة الغذائية تحتّم المشاركة الديمقراطية المباشرة لمنتجي الأغذية وللمستهلكين، ولكل شخص بينهما، لتحديد مدى رغبتهم بالاعتماد على انفسهم، وتحديد ممارساتهم الزراعية الخاصة، وتنظيم الإنتاج الغذائي المحلي والتجارة، بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية[8]. تضع السيادة الغذائية الناس في مركز النظام الغذائي بدلاً من الشركات الدولية التي تسعى لتحقيق الأرباح، وهي تدرك أن الاستدامة ضرورية لتحقيق السيادة على غذائنا، وتعزّز بالتالي استخدام الزراعة البيئية كأداة لتحقيق أهدافها.

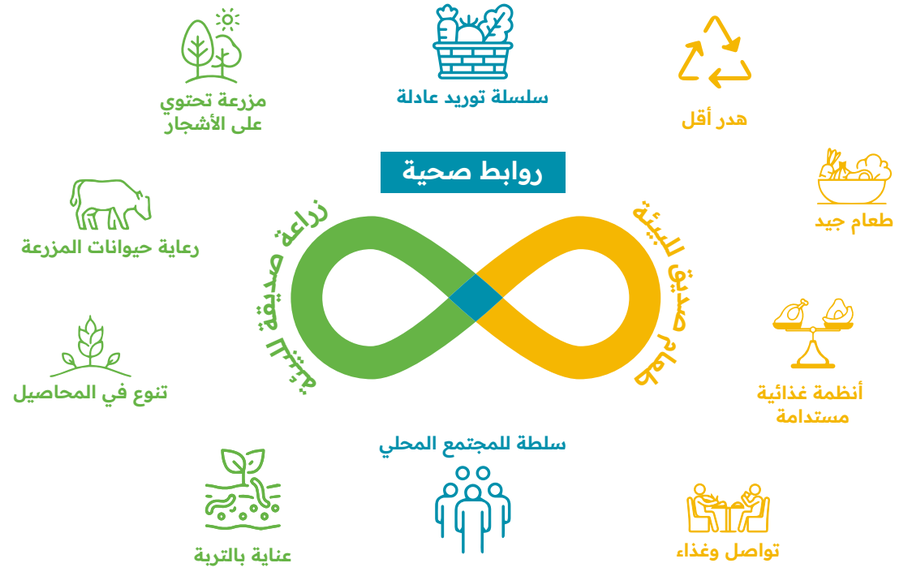

Soil Association, 2023, Link: consulted in November 2023
https://www.soilassociation.org/causes-campaigns/a-ten-year-transition-to-agroecology/

7. Pierrick (2023) Food sovereignty: Explained : Via Campesina, La Via Campesina - EN. Available at: https://viacampesina.org/en/food-sovereignty/ (Accessed: 15 November 2023).
8. Patel, R. (2019) Full article: Food Sovereignty - Taylor & Francis Online, The Journal of Peasant Studies: Food sovereignty. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03066150903143079 (Accessed: 15 November 2023).

المنهجيّة

Photo: **Fouad el Hajj**

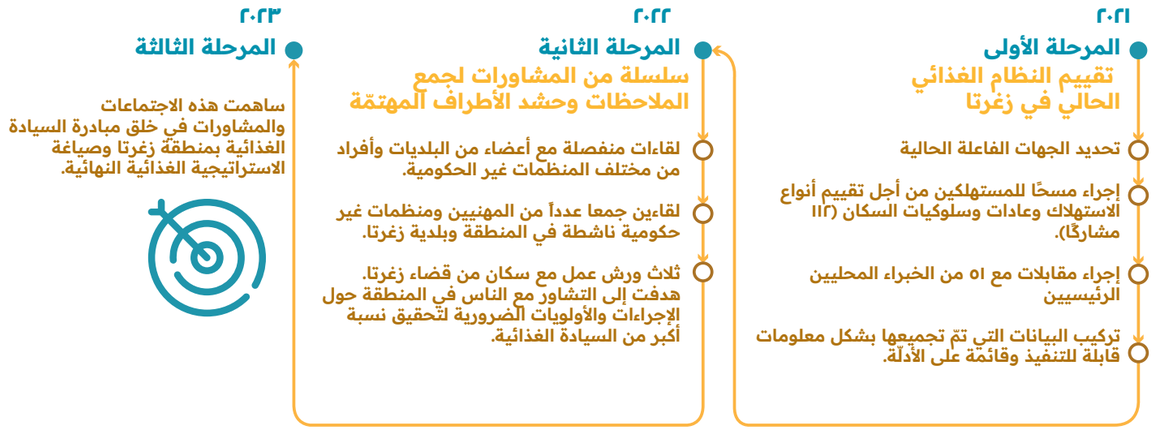

توصي دراسة حديثة أجرتها منظمة «جبال» بعنوان «استكشاف مبادرات غذائية بديلة في لبنان»، باعتماد نهج إقليمي لمواجهة بعض التحديات المتعلقة بالسيادة الغذائية. وهذا يعني تعزيز النظم الغذائية التعاونية والشاملة والمرنة على المستوى المحلي. بناءً على نتائج هذه الدراسة وبدعم مستمر من مؤسسة فريدريش إيبرت FES، عمل الفريق على تصميم وتنفيذ أول مشروع تجريبي في منطقة زغرتا، بهدف استنساخ هذا النوع من التدخل في نهاية المطاف في مناطق أخرى من لبنان.

ركّزت المرحلة الأولى من العمل على تقييم وفهم وضع النظام الغذائي الحالي في القضاء، وفقًا للأهداف التالية:

- تحديد معلومات معياريّة عن الجهات الفاعلة الحالية في مجال الأغذية، والشبكات الاجتماعية والاقتصادية، وهيكليّات واستراتيجيات الحوكمة.
- تركيب البيانات التي تمّ تجميعها بشكل معلومات قابلة للتنفيذ وقائمة على الأدلّة لاستخدامها في المرحلة التالية من المشروع.

شملت هذه المرحلة الأولى مسحًا للجهات الفاعلة، ومقابلات مع ٥١ من الخبراء المحليين الرئيسيين، ومناقشة مع مجموعة من ١٥ فاعلًا، ومسحًا للمستهلكين من أجل تقييم أنواع الاستهلاك وعادات وسلوكيات السكان (١١٢ مشاركًا).

بعد التقييم، جرت سلسلة من المشاورات في القضاء لجمع الملاحظات وحشد الأطراف المهتمّة. وشملت هذه:

- لقاءات منفصلة مع أعضاء من البلديات وأفراد من مختلف المنظمات غير الحكومية، وذلك قبل اللقاءين الأول والثاني، وذلك لشرح المقاربة والأهداف.
- لقاءين جمعا عدداً من المهنيين ومنظمات غير حكومية ناشطة في المنطقة وبلدية زغرتا. هدفت المقابلة الأولى إلى عرض نتائج التقييم وفكرة الاستراتيجية، وجمع الملاحظات والبيانات، بينما هدفت المقابلة الثانية إلى عرض المحتوى الواسع للاستراتيجية وحشد الأطراف المهتمّة للتنسيق معًا.
- ثلاث ورش عمل مع سكان من قضاء زغرتا. هدفت ورش العمل هذه إلى التشاور مع الناس في المنطقة حول الإجراءات والأولويات الضرورية لتحقيق نسبة أكبر من السيادة الغذائية.

ساهمت هذه الاجتماعات والمشاورات في صياغة الاستراتيجية النهائية.

١. الإدارة

الخيار الأمثل هو إدارة الاستراتيجية الغذائية من قبل المؤسسات العامة: البلديات واتحادات البلديات كممثلين منتخبين لسكان المنطقة. يجب أن يتمّ ذلك بالتعاون مع المجتمع المدني المحلي النشط، وغرفة الزراعة حيث توجد، والمهنيين من قطاع الأغذية، والمؤسسات العامة الأخرى، والسكان بشكل عام. يمكن اعتماد سياسة وطنية لتنظيم هذا العمل، وتوفير إطار محدّد للاستراتيجيات الغذائية (الأهداف والنهج وما إلى ذلك) في لبنان، وضمان رؤية عالمية للوضع الغذائي في البلاد.

في إطار هذا المشروع التجريبي، سعت منظمة جبال إلى بناء شبكة من المؤسسات والمهنيين المعنيين في هذا القطاع، وهذا في ظلّ التحاور مع السكان المحليين. نأمل أن يتم اعتماد هذا النهج، إن لم يكن الاستراتيجية نفسها، من قبل المؤسسات المحلية، التي يمكنها استخدامه لتعزيز ديناميكية السيادة الغذائية محليًا.

عناصر نظام الغذائي

إدارة الغذاء وسياسة الغذائية -
(صانعو السياسات، هيئات حكومية، بلديات وزارات، مجتمع مدني، منظمات غير حكومية)

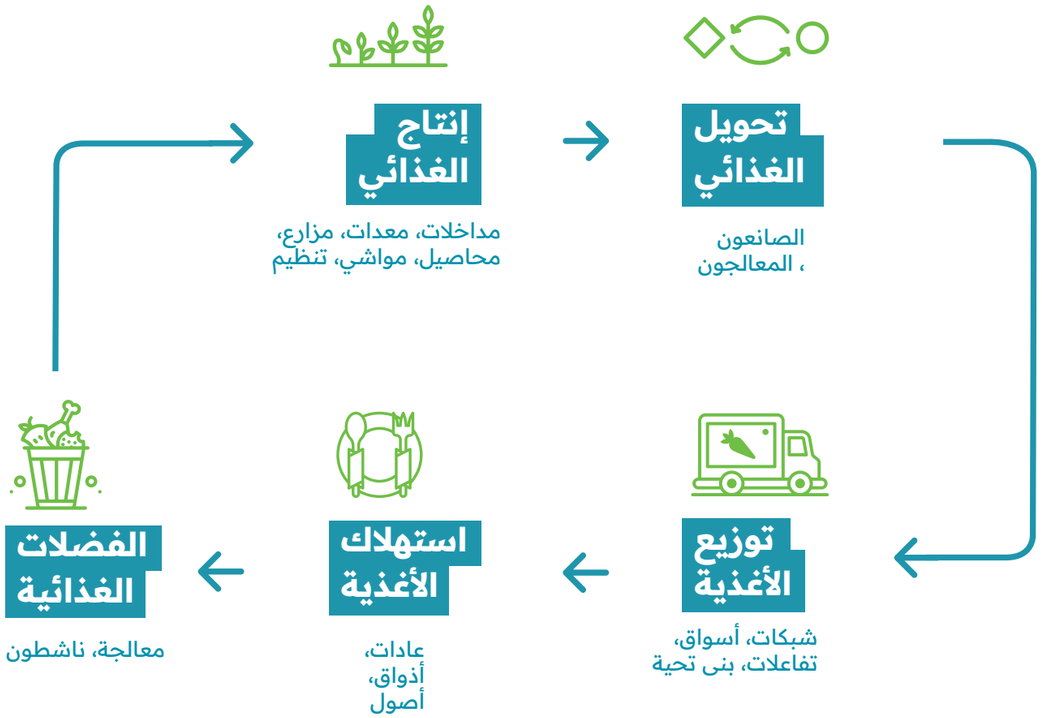

٢. اختيار منطقة قضاء زغرتا للمشروع التجريبي

عند اتخاذ قرار العمل على استراتيجية غذائية إقليمية، من بين الأسئلة الأولى التي طُرحت هو اختيار المنطقة الجغرافية. ومن أحد المعايير كان أهمية العمل في منطقة يتمتّع ضمنها الفريق ببعض المعارف والعلاقات الموجودة. كان خيار زغرتا والقضاء الشمالي الأوسع منطقيًا، لأن العديد من أعضاء الفريق ينتمون إلى مناطق شمالية مختلفة مثل زغرتا / إهدن، وطرابلس، والضنّية، وبشرّي، والبترون. علاوة على ذلك، دعمت «جبال» منذ سنة إطلاق مشروع تربوي عن الزراعة البيئية في مزرعة «غصون» للزراعة الدائمة التي تقع في ضواحي زغرتا بين زغرتا وطرابلس. لذلك قرّر الفريق أن يكون قضاء زغرتا هو نقطة الانطلاق.

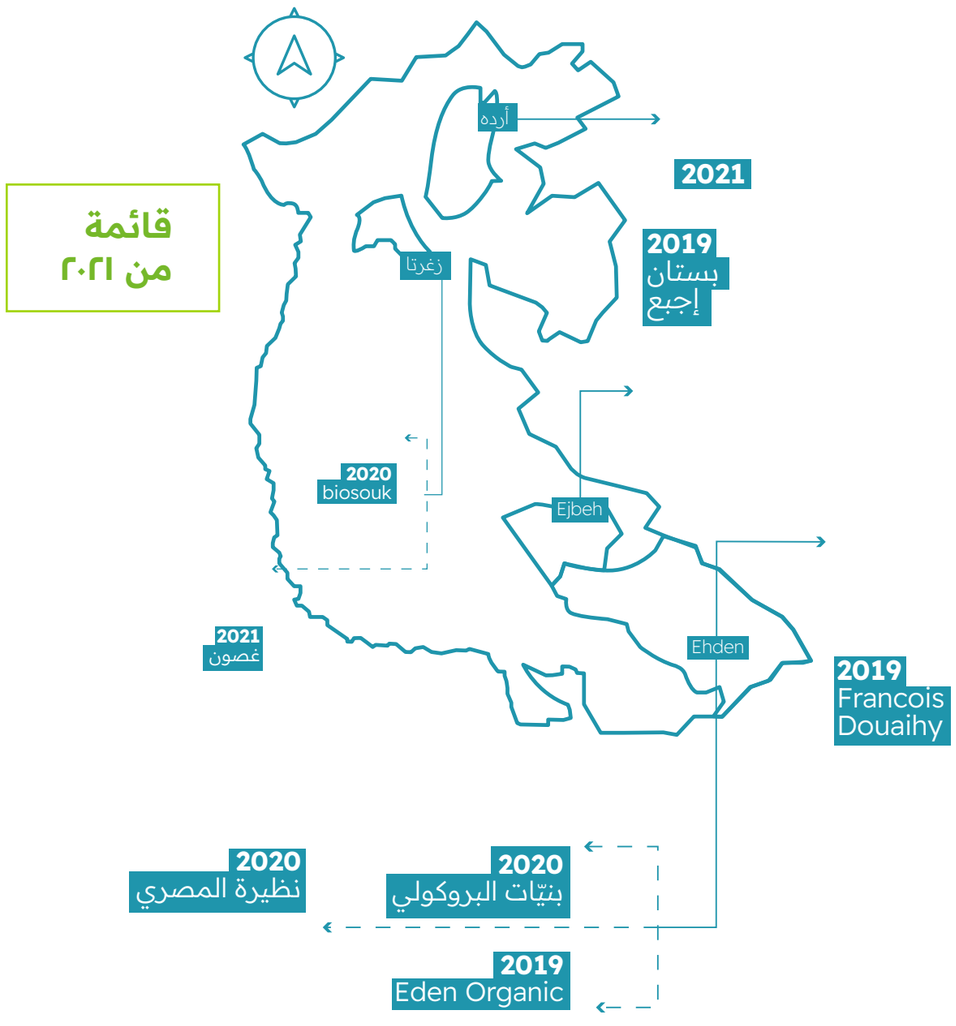

لكن مسألة ثانية ظهرت ألا وهي مسألة الحجم: هل يجب أن تشمل المنطقة بلدة زغرتا فقط، أم يجب أن تتوسع إلى مدينة طرابلس، أو حتى أن تشمل المحافظة الشمالية بكاملها، والتي تضمّ عكار والضنية، وهي بعض المناطق الزراعية الرئيسية في البلاد؟

بعد عدة مباحثات داخلية وأبحاث عن الاستراتيجيات الغذائية حول العالم، قرّر الفريق حصر العمل في قضاء زغرتا للأسباب التالية:

- أهمّية اختيار منطقة معقولة وفقًا لسكانها، حيث يمكن للناس الحصول على ملكية عند بناء استراتيجية. وهذا يعني أن المنطقة يجب أن ترتكز على الروابط والعلاقات القائمة. تشكّل زغرتا وإهدن، اللتان تقعان في القضاء، التجمّعات المدينية الرئيسية في المنطقة. ولكليهما البلدية نفسها والعديد من السكان المشتركين.
- التحديدات الموجودة أساسًا للقضاء كمنطقة إدارية.
- محدودية الموارد المخصّصة لهذا المشروع التجريبي، الأمر الذي لا يسمح لنا بتوسيع المنطقة أكثر من اللازم (فالمحافظة مثلًا كانت لتكون كبيرة جدًا).
- يشمل القضاء مناطق جبلية وساحلية، ممّا يجعله متنوعًا بالفعل من حيث الإنتاج الزراعي، وهو يشمل في الوقت نفسه المدن والمناطق الريفية حيث يمكن للزراعة أن تنمو.
- كان إدراج طرابلس ليتطلّب التضمين التلقائي لمنطقة أوسع محيطة بالمدينة نظرًا لمركزية المدينة وكثافتها. وكان ذلك ليكون أكثر صعوبة بالنظر إلى المعايير المذكورة أعلاه.
-

ومع ذلك، من المهم أن نلحظ أنّ جبال قامت ببناء نهجها على أساس:

- مبادئ السيادة الغذائية التي تؤكّد على أهمّية توكيل السكان المحليين ومنتجي الغذاء بالسلسلة الغذائية وإدارتها.
- السياق الأوسع لتغيّر المناخ، والحدّ من الطاقة الذي يتطلّب الحدّ من انبعاثات الكربون والنقل قدر الإمكان.
- أهمية الزراعة البيئية بصفتها نهجًا وتقنية.

تهدف الاستراتيجية إلى تنويع المحاصيل، واستخدام تقنيات صديقة للبيئة، وتوطين السلسلة الغذائية قدر الإمكان، وحماية الأراضي الزراعية، واستخدام إمكانات الأرض مع ضمان وجود مناطق برية ومتنوعة بيولوجيًا. تخطّط جبال لبناء مشروعها بشكل جماعي بالتعاون مع المجتمع المحلي، وربط الجهات الفاعلة لمزيد من التعاون، بما في ذلك دعم التعاونيات. ومع ذلك، فإن الهدف ليس الدفع باتجاه دورة مغلقة، مستقلّة عن البيئة المحيطة. وفي حين أنّ توطين السلسلة الغذائية أمراً مهماً، غير أنه لا يقتصر على الحدود الإدارية فقط. في بعض الحالات، قد تكون القرى أقرب ماديًا وثقافيًا إلى مدن أخرى من سواها من المدن الموجودة داخل القضاء. كما تتميّز بعض المناطق اللبنانية بخصائص لا تتمتع بها مناطق أخرى، وبالتالي فهي ستحافظ على التبادل القائم بينها.

.٣

أين نحن اليوم؟

أجرت منظمة جبال دراسة لتقييم النظام الغذائي الحالي في قضاء زغرتا بكل مكوناته. أسفرت هذه الدراسة عن تقرير شامل يمكن الاطلاع عليه الى جانب الرسوم البيانية باللغتين العربية والإنكليزية. نعرض أدناه ملخّصًا للنتائج الرئيسية لهذا التقييم، إضافة إلى بعض التحديثات الناتجة عن العمل المستمر ومجموعات التركيز.

Photo: **Fouad el Hajj**

١. خلفية عامة للوضع في لبنان

من الزراعة وصولًا الى الاستهلاك، يعتمد النظام الغذائي في لبنان بشكل كبير على الواردات: ٦٥ إلى ٨٠ في المائة من إمداداته الغذائية الوطنية تأتي من الخارج. ولا تقتصر المواد الغذائية المستوردة التي تملأ رفوف السوبر ماركت على السلع الكمالية فحسب، بل تشمل العديد من المواد الغذائية الأساسية مثل بذور السمسم، والأسماك المقلية من السودان، والفول من بريطانيا أو أستراليا، والحمّص من المكسيك، والقائمة تطول. فالإنتاج المحلي من القمح في لبنان قادر على توفير ٢٥٪ فقط من الطلب، و٣٠٪ فقط من الحليب ومنتوجاته[9].
يمارس قطاع الزراعة في البلاد، بشكل أساسي، الأساليب التقليدية، وبالتالي يعتمد، بشكل كبير، على استخدام المبيدات والأسمدة الاصطناعية المفروضة، والتي أصبح الحصول عليها يزداد صعوبة بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرّة والنقص في الدولارات في البلاد. وقد أدّى هذا الوضع إلى تفاقم ظروف الفقر التي يعاني منها العمّال الزراعيون. في محافظة الشمال، حيث يعتمد غالبية السكان على هذا القطاع، يعيش واحد من كل أربعة مزارعين تحت خط الفقر[10]. علاوة على ذلك، غالبًا ما يكون العمال الموسميون مرهقين بالاعمال، ويتقاضون رواتب منخفضة، ويقضون ساعات طويلة في هذا المجال.

9. الشوفي, ف. (2020). لبنان والسيادة الغذائية: القمح والفاصولياء أبقى من اللحم والدولار. الأخبار.
10. Jeanmougin, C. (2017). You reap what they sow, Understanding the issues linked to the agricultural sector in Lebanon. Heinrich Böll Foundation.

اكتفاء ذاتي متوسط ومتدنّي	
(البازيلا (الجافة	٩٠
(الفاصولياء (الخضراء	٨٩
(البصل (الجاف	٨٩
(الفليفلة (الخضراء	٨٠
الفريز	٧٣
(البازلاء (الخضراء	٧٠
(الجوز (مع القشر	٤٩
(الفاصولياء (الجافة	٤٨
الثوم	٢٥
الحمص	١٩
العدس	٧
الفاصولياء العريضة	٣

اكتفاء ذاتي بنسبة ٩٠٪	
الزيتون	١٠٠
البندورة	١٠٠
الخيار	٩٨
الشمام	٩٨
البطيخ	٩٥
الكوسا	٩٢
الحبوب	
القمح	١٧
الذرة	١

اكتفاء ذاتي بنسبة ١٠٠٪	
التفاح	٢٣٠
العنب	١٤٦
الموز	١٤٥
الليمون	١٣٨
الجريب فروت	١٣١
الدراق	١٢٣
الكرز	١١٦
الماندرين	١١٠
الخس	١١٠
البطاطا	١٠٩
المشمش	١٠٧
الحامض	١٠٣
اللوز	١٠١

المصدر: *FAO, Addressing Food Security Challenges in Lebanon: A Water-Energy-Food-Health Nexus Approach*

٢. قضاء زغرتا: الوضع والبيانات.

٣٠
بلدية

١٨٥٠ م

٢١٠ كم٢
المساحة الإجمالية

٣٧
بلدة وقرية

٩٠ م
عن سطح البحر

يضم قضاء زغرتا غالبية من المسيحيين الموارنة، منهم من يمارس الصوم الكبير الذي لا يأكلون خلاله اللحوم لمدة ٤٠ يومًا. كما أنّ هناك تقاليد طهي نباتية غنية في المنطقة.

٧٥٪
من سكان القضاء يصنعون مؤونتهم الخاصة.

٨٨,٠٠٠[11]
السكان

١٥,٠٠٠
غير اللبنانيين

11. Central Administration of Statistics (CAS), 2018-2019

الاقتصاد

أهم الأنشطة الاقتصادية للقضاء هي:
- الزراعة (الزيتون والفواكه؛ هنالك مزيد من التفاصيل في التقرير).
- الصناعات الزراعية (الألبان، إنتاج زيت الزيتون، العسل) (مزيد من التفاصيل في التقرير).
- الخدمات: السياحة، الترفيه.
- الحِرَف والمهن المحلية مثل البناء، والحدادة، وتصنيع سلال قصب السكر، والخياطة، والنجارة.
- الرعاية الصحية والخدمات المتعلقة بالصحة.

الوضع السياسي

سيطرة عائلة فرنجية وزعيمها الحالي سليمان فرنجية، رئيس حزب المردة، خلال الثلاثين سنة الماضية. يلعب نظام المجتمع العائلي (يشبه إلى حد بعيد نظام المجتمع اللبناني[12]) دورًا كبيرًا في ديناميكيات السلطة المحلية، ممّا يؤثر على صنع القرار والتعاون خارج نطاق الأسرة.

٣٠
سنة

سيطرة سياسية

بعد محاولات فاشلة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بدأت المعارضة الشعبية والمحلية الخجولة والمتنامية في الظهور من جديد في عام ٢٠١٥ بعد ثورة القمامة اللبنانية (حركة «طلعت ريحتكم»). واشتدّت هذه المعارضة حدّة في أعقاب ثورة ١٩ أكتوبر التي شجبت النظام السياسي القديم الفاسد والمنغلق تمامًا، وتُعرف الحركة باسم «زغرتا الزاوية تنتفض» التي أعيد تسميتها مؤخرًا بحركة «أسس»[13].

12. Douaihy (Chawki), Organisation politique à Zghorta (Liban-Nord), Contribution à l'étude de la 'ayli, thèse pour le doctorat de 3e cycle, Paris, Université René-Descartes, 1979, cited in COMMUNAUTÉS VILLAGEOISES ET MIGRATIONS DE MAIN-D'ŒUVRE AU MOYEN-ORIENT | Élisabeth Longuenesse, Gilbert Beaugé, Michel Nancy, Presses de l'IFPO, 1st publication, 1986
13. Interviews conducted with local activists Ounsi Daif and Marina Araigy

النظام الغذائي في زغرتا

١) الإنتاج الغذائي

- **استخدام الأراضي:**
يتم استخدام بين ٢٥ و٤٠٪ من إجمالي مساحة القضاء للزراعة[14]. يبلغ متوسط مساحة المزرعة حوالي ٢٧ دونمًا (٢,٧ هكتار).
- **رسم بياني:**
أنواع الفواكه المتوفرة في القسم الأكبر من القضاء
- بالنسبة إلى المحاصيل، إنّ ٨٠٪ من مساحة المنطقة المزروعة هي في الغالب محاصيل ثابتة. أشجار الزيتون والحمضيات هي الأكثر انتشارًا.
- يتم زراعة الحبوب بكميات محدودة للغاية، بسبب قلة المساحات الكبيرة وقلة التنظيم والتخطيط وغياب لأية إرادة سياسية محلية لتشجيع مثل هذه المبادرات على الرغم من استعداد البعض للاستثمار في مجال إنتاج القمح في المنطقة وتطويره[15].
- **إنتاج الخضار** محدود ولا يلبّي الطلب المحلي. ذكر تجار الخضار بالتجزئة في زغرتا بالتحديد أن كميات الخضار المزروعة في قضاء زغرتا لم تكن كافية لتلبية الطلب المحلي. وهذا أحد الأسباب التي تدفع تجار التجزئة للجوء إلى سوق الجملة في طرابلس بدلاً من الشراء مباشرة من المزارعين (القادمين من الضنية وعكار والبقاع، والباقين من سوريا والأردن ومصر). ومع ذلك، وجدت دراسة استقصائية شملت ١٢٠ شخصًا[16] من القضاء، أنّ ٤٩ ٪ من المشاركين قاموا بزراعة الخضروات الخاصة بهم. الخضروات المزروعة هي أيضًا الأكثر استهلاكًا: البندورة، الخس، الفول، البطاطا، الكوسا، الخيار، الليمون والثوم.

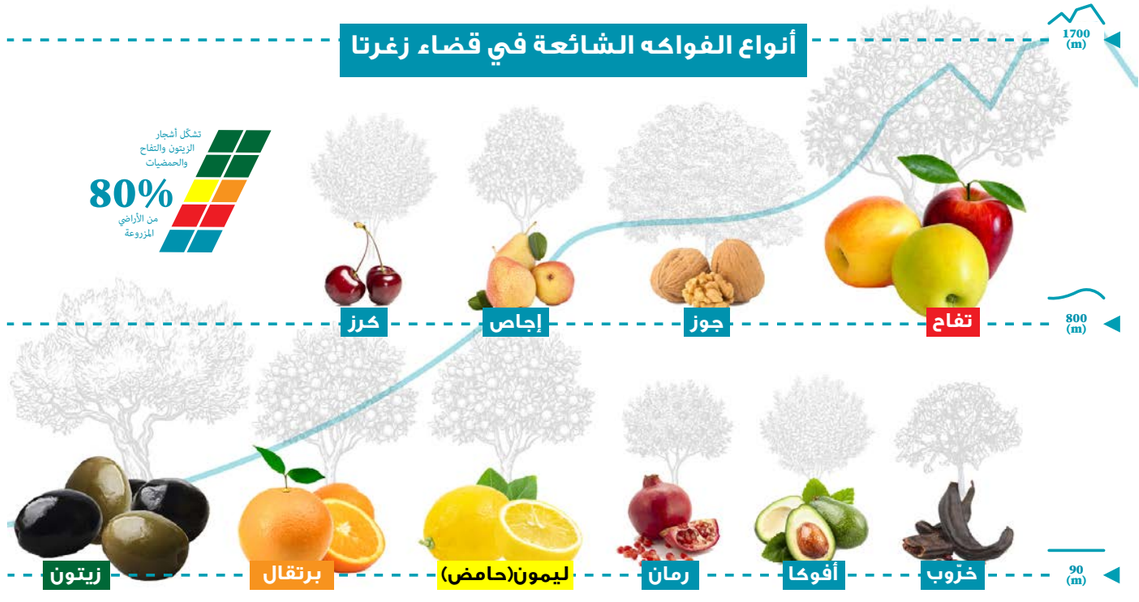

14. According to the latest census of the Ministry of Agriculture, MoA census of 2010
15. Ibit
16. Cite the Zgharta groundwork report

- **الممارسات الزراعية:** يمارس معظم المزارعين الذين تمت مقابلتهم الزراعة الأحادية والزراعة التقليدية، باستخدام مبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب والأسمدة[17]. لكن معظمهم يرغبون بالانتقال إلى الزراعة المستدامة لأسباب مالية. بالنسبة إلى مبادرات الزراعة البيئية المحلية، تمّ إطلاق ٥ مبادرات جديدة في السنوات الثلاث الماضية («غصون»، «البنيات» Broccoli girls، «زيرما» Zirma، مزرعة السوق العضوي BioSouk وفرانسوا يمين).
- **المواد الزراعية:** لا يوجد مزوّد سماد في المنطقة. تم تأسيس منظمة غير حكومية مؤخرًا بالقرب من طرابلس، تقوم بتأمين بعض بذور الإرث المحدودة: منظمة Seed in a box.
- **الثروة الحيوانية:** ٩٠٪ من العلف الحيواني مستورد
- **العمالة:** يتقاضى معظم العمال الزراعيين رواتب متدنية ولا يتمتعون بأي حماية اجتماعية.

العلف الحيواني: تكوينه ومصادره

يتكوّن العلف الحيوانيّ من:
الشعير، الذرة، الجاودار، فول الصويا، بذور القطن، لبّ الشمندر، الألفالفا، القمح، النخالة، والقشّ، التي يتمّ زراعة جزءٍ منها في لبنان

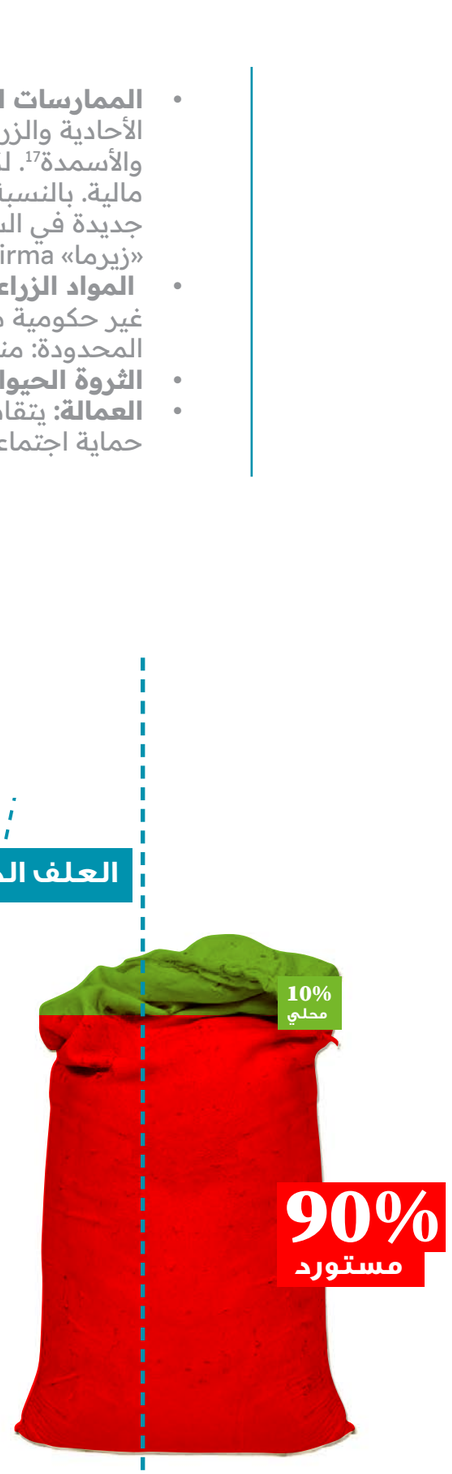

17. Based on interviews held with 17 farmers

٢) توزيع الأغذية

- يتم بيع معظم الخضار والفواكه من خلال سوق الجملة
- تجار التجزئة: يشترون ٩٠٪ من منتجاتهم من سوق الجملة في طرابلس.
- المطاعم: مصدر ٥٥٪ من منتجاتها من منطقة زغرتا و ٤٥٪ من مناطق أخرى أو مستوردة.
- المستهلكون: أكثر من ٩٠٪ من المستهلكين يشترون منتجاتهم محلياً سواء من بلدة زغرتا (٧٠٪) أو من القرى المجاورة.

حركة الغذاء من المزارع إلى المستهلك

هذا لا يشمل حركة الزيتون

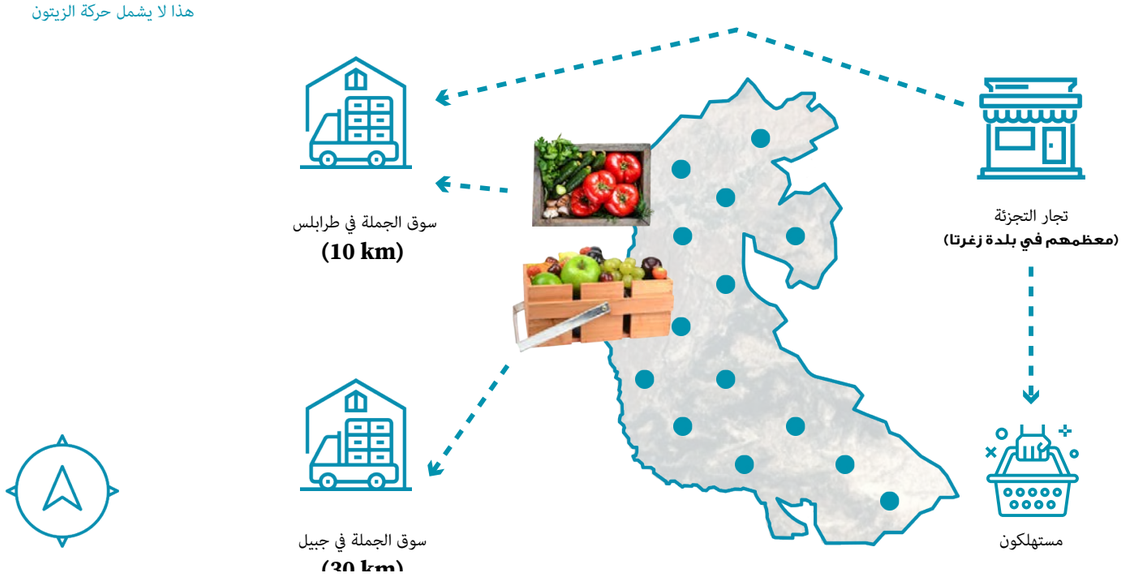

نظرة شاملة على المشروعات الزراعية الأكثر نشاطاً في قضاء زغرتا

12+ حلويات

10+ زيتون وزيت زيتون

10+ عسل

10+ مونة

8+ الأجبان والألبان

٣) التحويل الغذائي

- لا يزال لبنان يستورد ٨٢٪ من حاجته من الحليب.
- يُعتبر القضاء مستداماً ذاتياً في ما يتعلق بزيت الزيتون، ويصدّر المنتجون إلى الدول الأجنبية ما يعادل ٢٠ إلى ٣٠٪ من زيتهم.
- العسل: إذا افترضنا أن جميع المنتجين الثلاثة ينتجون مجموع ٩ أطنان في السنة، أي ٩٠٠٠ كلغ من العسل، فيمكنهم تغطية الاحتياجات السنوية لحوالي ١٠٠٠٠ مستهلك.
- المونة: يحضّر أكثر من ٨٠٪ من المشاركين مونتهم الخاصة في المنزل. كما توجد في زغرتا ١٠ شركات لتصنيع المونة.

إنتاج زيت الزيتون والزيتون وتحويله

10% محوّل محليّاً إلى كبيس الزيتون

90% محوَّل محليّاً إلى زيت زيتون

50% إستهلاك محلّي

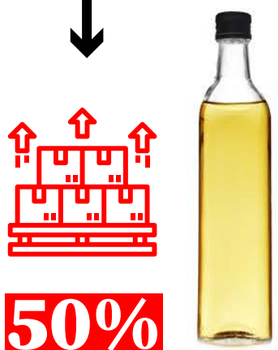

50% تصدير

٤) إستهلاك الأغذية

- كما نلاحظ في الرسوم البيانية أعلاه، يتم إنتاج معظم الخضروات الأولية المستهلكة محليًا، باستثناء القليل منها الذي يتم استيراده من سوريا والأردن ومصر. لكن بالنسبة للوبياء والحبوب والحليب واللحوم، والأغذية الأولية التي يتكون منها النظام الغذائي لسكان زغرتا، فإن الغالبية العظمى منها لا تُنتج محليًا ويتم استيرادها من أجزاء مختلفة من العالم (البرازيل، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، أوكرانيا، إلخ ...) .

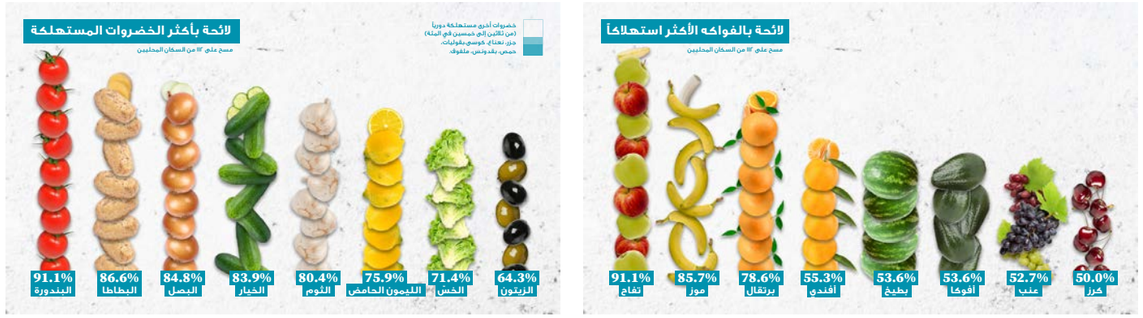

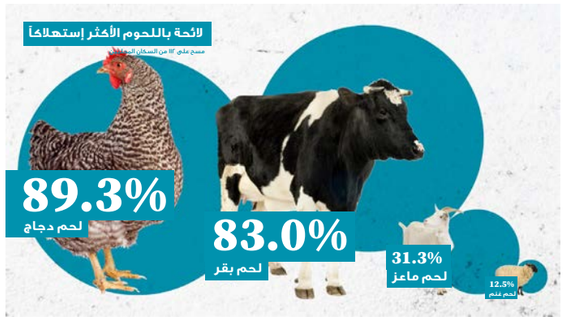

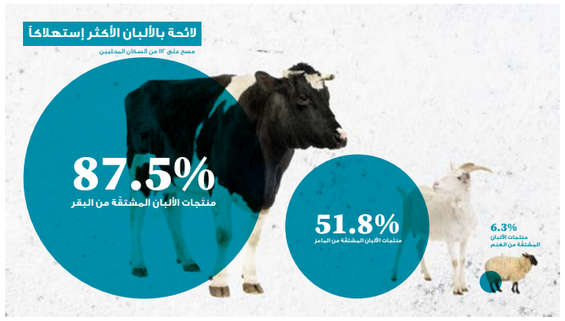

٥) الفضلات الغذائية

- بالنسبة للفضلات، لا توجد في زغرتا منشآت لتحويل فضلات الطعام العضوية إلى سماد. يتم رميها في مكب يقع بالقرب من نهر أبو علي، مع غيرها من النفايات غير العضوية.

٧) إدارة الغذاء

- لا يوجد بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة، أي توجّه مشترك أو خارطة طريق متّفق عليها، ولا يوجد أي تنسيق أو قاعدة بيانات، كما هنالك غياب لأية مشاركة للمعلومات أو للتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة.

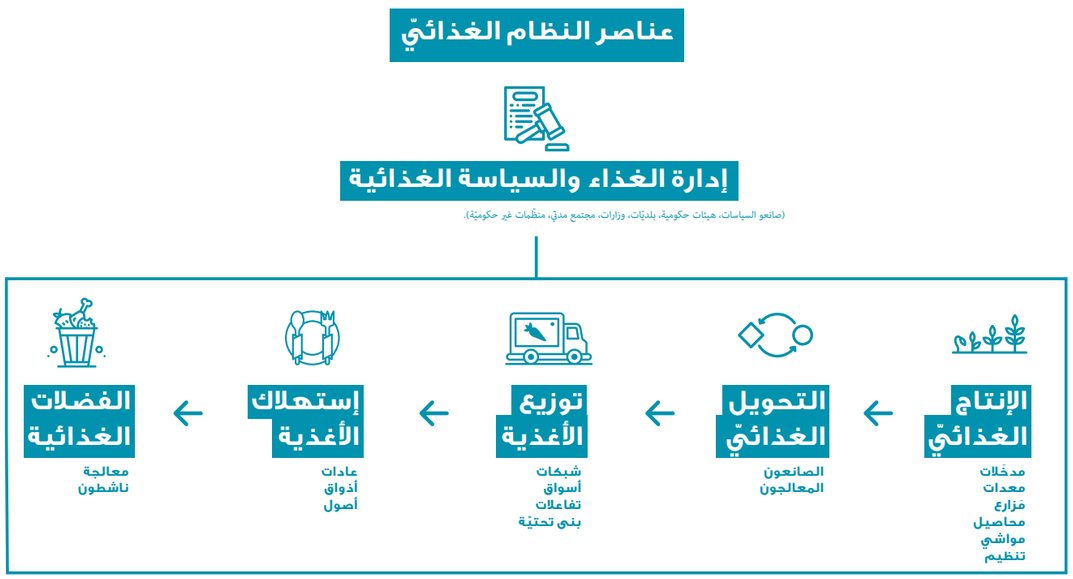

٤.

الاستراتيجية الغذائية في زغرتا: غاياتها، أهدافها وإجراءاتها

Photo: **Fouad el Hajj**

من أجل تحسين الوضع، واتّباع المنهجية الذي تم شرحها أعلاه، توصّلنا إلى الأهداف والغايات الاستراتيجية التالية:

غايات رئيسية

تمكين حصول جميع السكان على طعام ملائم زراعياً وعالي الجودة.

التحوّل نحو ممارسات بيئية زراعية مستدامة.

المنتجون والسكان المحليون يحدّدون مواصفات نظامهم الغذائي الخاص.

الأهداف

الإنتاج الغذائي

١. تعزيز ممارسات الزراعة البيئية.
٢. تعزيز التعاون وشروط العمل العادلة بين المزارعين
٣. تأمين تنوّع المحاصيل للاقتراب أكثر من تلبية الطلب المحلي
٤. توفير الطاقة المستدامة والمياه النظيفة

التحويل الغذائي

٥. دعم التعاونيات القائمة والجديدة لتصبح عمليّة التحويل الغذائي محلية
٦. دعم العاملين في مجال التحويل الغذائي لدمجهم في الاقتصاد الدائري
٧. ضمان الصحة والجودة في عملية التحويل الغذائي (لتمكين الناس من الحصول على طعام جيد)

توزيع الأغذية

٨. دعم نظام الغذاء ذي الدائرة القصيرة والبصمة الكربونية المنخفضة الذي يضمن جودة المنتجات الطازجة لجميع المستهلكين
٩. ضمان توزيع أكثر عدلاً للفوائد بين جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيم (المزارع، تاجر الجملة، بائع التجزئة)
١٠. ضمان الصحة والجودة في توزيع الأغذية (سلسلة التبريد، إلخ)

استهلاك الأغذية

١١. تشجيع الثقافة المتعلّقة بالممارسات الغذائية المستدامة
١٢. الحدّ من انعدام الأمن الغذائي

إدارة الغذاء

١٣. جمع البيانات ومشاركتها
١٤. تشكيل لجنة لوضع وتنفيذ استراتيجية غذائية على عدّة سنوات للقضاء، مع ضمان المراقبة والمتابعة
١٥. تمكين جميع السكان من أن يصبحوا فاعلين في نظامهم الغذائي وصحتهم

النموذج الاقتصادي

١٦. تطوير نشاط اقتصادي إقليمي مرتبط بالغذاء المستدام
١٧. تشجيع القوى العاملة المحلية
١٨. تعزيز تعاون الفاعلين في الإنتاج- التحويل- التوزيع- التموين
١٩. دعم التعاونيّات (تعاونيات المزارعين، تعاونيات تحويل الأغذية ...)
٢٠. دعم الزراعة من المجتمع على مستوى الشركات والمستهلكين

تعزيز ممارسات الزراعة البيئية وتلك القادرة على التكيف مع المناخ

يرتبط بناء نظام غذائي أكثر قدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ والصناعة الزراعية (المواد الكيميائية، البذور المهجّنة ...)، ارتباطًا جوهريًا بكيفية استدامة الممارسات الزراعية بيئيًا في منطقة معينة. لكن بحسب تقييم الوضع الغذائي الذي أجرته منظمة «جبال» في زغرتا، يلجأ معظم المزارعين إلى الممارسات الزراعية التقليدية، التي تشمل الاستخدام المكثّف للمواد الزراعية الكيميائية مثل الأسمدة، ومبيدات الحشرات، ومبيدات الأعشاب، ومبيدات الفطريات؛ كما يستخدمون البذور المهجّنة التي لا يستطيع المزارعون إعادة إنتاجها والتي يجب شراؤها في كلّ موسم، وكذلك نظُم الزراعة الأحادية (زراعة نوع واحد من المحاصيل) التي تعتمد على الحراثة المنتظمة.

تساهم كلّ هذه الممارسات في تدهور التربة، ممّا يتطلّب زيادة استخدام المواد الكيميائية الزراعية سنة تلو الأخرى وكذلك اعتماد المزارعين على المنتجات الزراعية المستوردة.

في الواقع، ٩٥٪ من المواد الكيميائية الزراعية في لبنان مستوردة[18]، ممّا يجعل النظام الغذائي عرضة بشكل كامل للاضطرابات المناخية والخارجية. يُعدّ تغيير ممارساتنا الزراعية نحو نماذج زراعية محلية أكثر تجدّداً أمراً بالغ الأهمّية لجعل نظامنا الغذائي أكثر مرونة وصحّة وسهل المنال للجميع.

- يعتبر الخبراء أنّ لبنان يستورد من ٦٥ إلى ٨٠ في المئة تقريبًا من احتياجاته الغذائية.
- استيراد المواد الكيميائية الزراعية: مجموع ٩٥ مليون دولار أمريكي[19]
- البذور: ٣١ مليون دولار أمريكي منها ١٧ مليون دولار أمريكي لبذور البطاطا
- المبيدات: ١٩ مليون دولار أمريكي
- الأسمدة: ٤٥ مليون دولار[20]

18. Diagnostic note - Lebanese Agriculture in crisis by By Philippe Grondier and Kanj Hamade for the Agence Française du Développement, 2020
19. Idem
20. Idem

نقاط العمل الممكنة

١) توفير مواد كيميائية محلية مستدامة
- دعم إنتاج الأسمدة والبذور في القضاء لتلبية احتياجات المزارعين، مع العمل على تعزيز الاقتصاد الدائري على المستوى المحلي

٢) توفير التدريب والمعرفة حول الممارسات الزراعية البيئية
- العمل مع المزارعين لاستخدام مكافحة الحشرات بمسؤولية أكبر.
- التركيز على عدد قليل من المزارع النموذجية التي تُعدّ مراجع في الزراعة البيئية في المنطقة بحيث يمكن للآخرين أيضًا إجراء هذا التحوّل.
- توفير المواد البيولوجية الضرورية خلال السنة الأولى (النباتات، الروث، والمبيدات الحيوية) من خلال تقديم نباتات متنوّعة، ممّا سيجعل المزارعين أكثر اهتمامًا بالتنويع.
- دعم المزارعين للانتقال نحو ممارسات الزراعة البيئية.

٣) البحث
- إجراء بحث حول أفضل المحاصيل التي يمكن زراعتها, التي من شأنها تطوير القدرة على التكيّف مع التغيّر المناخي لتوجيه المزارعين المقيمين على ارتفاعات مختلفة والنظر في توافر المياه.

دور المؤسسات العامة

١) الحصول على قطعة أرض تجريبية من قبل البلدية لتعزيز الزراعة البيئية
- توفّر البلدية والكنيسة الأرض لأولئك الذين ليس لديهم إمكانية الحصول عليها، لزراعتها بشكل جماعي مستخدمين الزراعة البيئية كأداة لذلك.

٢) الحصول على الأراضي للمزارعين الذين يمارسون الزراعة البيئية
- تسهيل التبادل بين أصحاب الأرض والمزارعين: يقدّم الملّاكون أرضهم للشخص الذي يعرف كيف يزرع، ويقوم هذا الشخص بزرعها وتحسينها لجعلها أكثر إنتاجية ويعيدها إلى المالك بعد بضع سنوات.

٣) التخطيط المُدُني لحماية الأراضي الزراعية
- التأكّد من أنّ التخطيط المُدُني يحمي الأراضي الزراعية من الاستخدامات الأخرى مثل البناء السكني أو التجاري.

٤) وزارة الزراعة:[21]
- يتماشى هذا الهدف مع الركائز ١ و ٢ و ٤ للاستراتيجية الوطنية للزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

دور القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية والشركات)

- تقديم دورات تدريبية في مجال الزراعة البيئية.
- إدارة اجتماعات مع الجهات الفاعلة في مجال الزراعة البيئية في المنطقة.

21. See Appendix.

تعزيز التعاون وشروط العمل العادلة بين المزارعين

يُعدّ التعاون بين المزارعين شرطاً مسبقاً وأساسياً لنظام غذائي أكثر عدلاً وفعالية. من خلال العمل معًا، يعزّز المزارعون مكانتهم في سلسلة التوريد الغذائي، ويمكنهم الاستفادة من هذا التعاون لمعالجة منتجاتهم وتسويقها. يمكن للتعاون أن يزيد الربح عن طريق الحدّ من التكاليف، وذلك من خلال مشاركة المعدّات وتقسيم الأدوار على ما يتمّ زرعه، من أجل زيادة الفعالية إلى أقصى حدّ. يسمح ذلك بخفض تكلفة التشغيل، وتكلفة الخبراء، وزيادة العوائد. بالإضافة إلى ذلك، تعزّز التعاونيات الذهنية التضامنية بين أعضائها. فمعًا، يمكنهم أيضًا اكتساب قوة تفاوضية مع التجار الذين غالبًا ما يقرّرون أسعار السوق بأنفسهم. هذا النهج القائم على التعاضد الاجتماعي هو ما يجعل هذا النظام أكثر استدامة.

- ٤,٥ ٪ فقط من المزارعين المسجّلين هم أعضاء في تعاونية[22].
- من المهمّ والضروري المساعدة في إنهاء أو استعادة التعاونيات القديمة غير العاملة.
- في الجداول القانونية للتعاونيات في قضاء زغرتا، هنالك ٩ تعاونيات موجودة فقط على الورق، لكن في الواقع ما من واحدة منها تعمل.
- ٩٥ الجمعية التعاونية الزراعية للأشجار المثمرة في زغرتا اهدن م.م.
- ٨٧٩ الجمعية التعاونية الزراعية للأشجار المثمرة والخضار في منطقة زغرتا الزاوية م.م.
- ٨٩١ الجمعية التعاونية العامة للإنماء في زغرتا الزاوية قضاء الضنية لتربية المواشي وتصنيع إنتاجها م.م.
- ٩٠١ الجمعية التعاونية العامة للإنماء في زغرتا الزاوية لتربية النحل وتوضيب إنتاجه م.م.
- ٩٠٦ الجمعية التعاونية الزراعية للتصنيع والاستيراد والتصدير م.م
- ١٠٧٧ الجمعية التعاونية التصنيعية لسيّدات زغرتا الزاوية م.م.
- ١٥٨٥ الجمعية التعاونية لزراعة الزيتون في حريقص زغرتا م.م.
- ١٧٩٢ الجمعية التعاونية الزراعية في كفرشخنا / زغرتا م.م.
- ١٧٩٨ الجمعية التعاونية لتربية المواشي وإنتاج الحليب في قضاء زغرتا م.م.

22. FAO and ministry of Agriculture agricultural census 2010. The 2015-2019 Strategy of the Ministry of Agriculture has set as one of its objectives to raise the number of farmers that are members of a cooperative to 7 per cent.

نقاط العمل الممكنة

- تطوير تعاونية موجودة أو جديدة للمزارعين من أجل دعم الإنتاج المحلي: على سبيل المثال، مشاركة أدوات المزارع العامة مثل «الحاصدة» للقمح.
- تأمين دعم لا يقتصر على الأدوات فحسب، بل يشمل أيضًا أتعاب المهندس الزراعي، والخبير، والطبيب البيطري، من خلال خلق فريق عمل من الفنّيين والخبراء المكرّسين لخدمة منطقة معيّنة، الأمر الذي سيساعد في تعزيز الزراعة في هذه المنطقة.
- إنشاء بنك محلّي للبذور لتشجيع استخدام أصناف البذور المكيّفة محليًا وضمان توافرها.
- تطوير وحدة سماد مشتركة للحدّ من النفايات وضمان توفّر السماد المُنتج محليًا.

دور المؤسسات العامة:

- ضمان دخل كريم وظروف عمل لائقة للمزارعين.
- دعم إنشاء صندوق تعاضدي للمساعدة.
- إنشاء بطاقة طعام حتى يتمكّن العمّال من الاستفادة منها وشراء المنتجات المحلية من السوق.

دور القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية والشركات)

- تقديم دورات تدريبية حول العمل التعاوني والتعاونيات
- إدارة اجتماعات مع التجمعات أو التعاونيات الأخرى.

تأمين تنوّع المحاصيل للاقتراب أكثر من تلبية الطلب المحلي

عادة ما تُستخدم زراعة محصول واحد في منطقة معيّنة، في الزراعة التقليدية. ومع ذلك، فإنّ أنظمة الزراعة الأحادية غزيرة المياه وأكثر عرضة للإصابة بالآفات والأمراض، ممّا يتطلّب استخدام مواد زراعية كيميائية ثقيلة[23]. كما أنها ترتبط ارتباطًا جوهريًا باستخدام البذور المهجّنة التي تمّ تصميمها للعمل في أنظمة مكثّفة لزيادة الغلّة، ولكنها تساهم في الحدّ من سيادة المزارعين. يؤدّي استخدام هذه الممارسات بشكل مباشر إلى تدهور التنوع البيولوجي في التربة، وكذلك في أنظمتنا الغذائية[24]، وبالتالي يساهم في نظام غذائي ضعيف، ويعرّض الأمن الغذائي للخطر. من ناحية أخرى، إنّ تنويع المحاصيل ممكن بيئيًا، وفعّال من حيث التكلفة، ويُعتبر طريقة منطقية للحدّ من الشكوك في الزراعة، وخاصة بين المزارعين أصحاب الأملاك الصغيرة[25]. كما أنه يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي والسيادة، حيث ينتقل المزارعون من الإنتاج المفرط للمحاصيل السلعية إلى مجموعة متنوّعة من الفواكه والخضروات الأساسية لنظامنا الغذائي. كذلك، من خلال تنويع المنتجات عن طريق الزراعة المتناوبة أو الزراعة البينيّة، لن يساهم المزارعون في زيادة خصوبة تربتهم فحسب، بل سيضمنون أيضًا المزيد من مصادر الدخل المختلفة بدلاً من صبّ كامل جهودهم في مكان واحد.

- في القرن الماضي، تمت خسارة ٧٥٪ من التنوّع الوراثي النباتي منذ أن ترك المزارعون المحليون ومنتجو الأغذية مزارعهم المحلية بحثًا عن أصناف مصنّعة أكثر وذات إنتاجية عالية[26].
- من بين ٢٥٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ نوع نباتي معروف صالح للأكل، يستخدم الإنسان فقط ١٥٠ إلى ٢٠٠ نوع، بينما تشكّل ثلاثة منها فقط (الأرز، الذرة والقمح)، ٦٠٪ من السعرات الحرارية والبروتينات التي يحصل عليها الإنسان من النباتات[27].

في زغرتا:
- ٨٠٪ من المساحة المزروعة كناية عن محاصيل دائمة (زراعة أحادية للزيتون والحمضيات)
- إنتاج محدود للغاية من الحبوب: لا يلبّي الطلب المحلي
- قلة إنتاج الخضر: لا تلبيّ الطلب المحلي

23. Balogh, A. and Balogh, A. (2021) The rise and fall of monoculture farming, Horizon Magazine.
Available at: https://ec.europa.eu/research-and-innovation/en/horizon-magazine/rise-and-fall-monoculture-farming (Accessed: 15 November 2023).
24. Global Farming Trends Threaten Food Security (2019) ScienceDaily. (Accessed: 15 November 2023).
25. Joshi P (2005) Crop diversification in India: nature, pattern and drivers. In: New Delhi India: Asian Development Bank
26. FAO (2000) What is happening to Agrobiodiversity?
Available at: https://www.fao.org/3/y5609e/y5609e02.htm (Accessed: 15 November 2023).
27. Borpuzari, P. (2023) Wheat, rice and corn feed the world.it is also causing a food crisis, The Economic Times.
Available at: https://economictimes.indiatimes.com/small-biz/sme-sector/wheat-rice-and-corn-feed-the-world-it-is-also-causing-a-food-crisis/articleshow/91953533.cms (Accessed: 15 November 2023).

نقاط العمل الممكنة

١. التخطيط: وضع وتنفيذ خطة على مستوى القضاء تتعلق بالإنتاج
   - تحديد ما ينبغي زراعته محلياً، وبأيّ كمّية، مع مراعاة العناصر الغذائية لنظام غذائي صحي وعادات الاستهلاك، وما إلى ذلك (أيْ اتباع نهج للنظام الغذائي).
   - اتّباع نهج أصحاب المصلحة للتأكد من أنّ الخطة تأخذ في عين الاعتبار احتياجات ومصالح جميع الأطراف ذات الصلة.
٢. الإعانات: تقديم إعانات لدعم انتقال المزارعين إلى أنواع أخرى من المحاصيل على أساس الخطة الموضوعة. يمكن أن ينطبق هذا أيضًا على المزارعين الذين ينتقلون من الزراعة التقليدية إلى الزراعة المستدامة.
٣. زيادة الإنتاج المحلي: من خلال الزراعة البينيّة (لأغذية الحيوانات، العدس، الحمّص، القمح، وكذلك الثوم الذي يُعدّ مفيدًا أيضًا لمكافحة الحشرات).
٤. تشجيع الحراجة الزراعية. وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، «يمكن تعريف الحراجة الزراعية على أنها نظام ديناميكي بيئي المنشأ لإدارة الموارد الطبيعية، يعمل من خلال دمج الأشجار في المزارع وضمن المساحات الطبيعية الزراعية، على تنويع الإنتاج والمحافظة عليه من أجل زيادة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمستخدمي الأراضي على كافّة الصعد». في حالة زغرتا، حيث أنّ ٨٠٪ من المساحة السطحية المزروعة هي محاصيل دائمة (أشجار وشجيرات)، فإنّ دمج ممارسات الزراعة الحراجية يمكن أن يزيد من تنوّع الدخل للمزارعين، وأن يحسّن خصوبة التربة عن طريق زراعة البقوليات المثبتة للنيتروجين مثل الفول، والعدس، والحمص، والبرسيم، وضمان الإنتاج المحلي للأغذية الأولية للمزارعين أنفسهم، وكذلك للسكان المحليين.
٥. تشجيع زراعة القمح، في المناطق الجبلية على وجه التحديد.

دور القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية والشركات)

- تقديم التدريب على تخطيط المحاصيل
- إجراء بحث حول طلب السوق (تم)

دور المؤسسات العامة:

إنشاء «لجنة تخطيط وتوجيه» لمطابقة الإنتاج والاحتياجات.

توفير الطاقة المستدامة والمياه النظيفة

تضمن ممارسات الزراعة البيئية، الاستخدام الأفضل للموارد، مثل المياه. ومع ذلك، لا تزال الزراعة بحاجة إلى الحصول على الطاقة. معظم الطاقة المستخدمة حاليًا هي وقود أحفورية لضخّ المياه، أو لاستخدام الآلات عند القيام بمعالجة الطعام على سبيل المثال. يمكن استخدام الطاقات المتجدّدة، مثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الكهرومائية. في حال أمكن، يجب أن تكون هذه التقنيات جماعية. من شأن ذلك أن يسمح بالحصول على أسعار أدنى.

نقاط العمل الممكنة

١. دعم المزارعين في الاستثمار في الموارد المتجدّدة.
٢. تسهيل الدراسات الفنية الجماعية الأولية للاحتياجات، والتفاوض بشأن أسعار المواد، لخفض السعر لكل نظام.
٣. إنتاج الطاقات المتجدّدة في مباني مرافق البلدية، والسماح باستخدام الكهرباء للجهات الفاعلة المحلية (مثل الجهات الفاعلة في مجال الأغذية) بأسعار منخفضة.

دور المؤسسات العامة

١. تقديم الأراضي لمصادر الطاقة المتجدّدة.
٢. إعادة تفعيل معامل معالجة المياه.

دور القطاع الخاص (منظمات غير حكومية، شركات ...)

١. دراسة خيار إنشاء شبكات صغيرة لتعزيز التضامن في مجال الطاقة بين المزارعين والأحياء المجاورة.
٢. العمل على معالجة المياه الطبيعية، وعلى الاستثمارات العالية التكلفة لكن المعفاة من تكاليف الصيانة للمزارعين.

دعم التعاونيات الموجودة والجديدة لتصبح عملية تحويل الغذاء محلية

لتغيير نظامنا الغذائي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار القوة الاقتصادية التي يرزح تحتها. في النظام الرأسمالي، يمكن لرأس المال أن ينحصر بسهولة بين أيدي قلة قليلة، ممّا يمنحهم المزيد من السلطة في اتخاذ القرارات، ويزيد أرباحهم، في حين يتنافسون مع اللاعبين الأصغر والأقلّ قوة. في محافظة الشمال، حيث يعتمد السكان في الغالب على هذا القطاع، يعيش واحد من كل أربعة مزارعين تحت خط الفقر[28]. فتعاونيات الزراعة والتحويل الغذائي، هي نموذج يُستخدم عادة لتمكين أعضائها من تجميع مواردهم في نشاط معين. من خلال بناء نظام دعم، يصبح المزارعون ومعالجو الأغذية أكثر قدرة على مواجهة الصعاب. فالتعاونيات هي جزء من نظام الاقتصاد التضامني. مثل هذه النماذج المبنية على التعاون بدلاً من المنافسة، تسمح للجهات الفاعلة الأصغر أن تكون جزءًا من السلسلة الاقتصادية (الغذائية). ركّزت أنجح التعاونيات في قطاع الأغذية، على السلع الغذائية المصنّعة القادرة على تحقيق قيمة مضافة، أكثر من تعاونيات المنتجات الطازجة. في الواقع، يمكن لتعاونيات تحويل وتصنيع الأغذية، أن تساهم في التخفيف من الأزمة الحالية في لبنان، وتحديداً من خلال دعم سبُل العيش الريفية والحفاظ على الأمن الغذائي من خلال تمديد العمر الافتراضي للمنتجات الطازجة[29].

28. Jeanmougin, C. (2017). You reap what they sow, Understanding the issues linked to the agricultural sector in Lebanon. Heinrich Böll Foundation
29. Rita Jalkh, Marc Dedeire, and Melanie Requier Desjardins. “An Introduction to Food Cooperatives in the Bekaa Valley, Lebanon: Territorial Actors and Potential. Levers to Local Development Through Culinary Heritage.” Food Ethics 5, no. 1 (2020): 1-18

نقاط العمل الممكنة

١. دعم التعاونيات الموجودة
   - تسهيل الوصول إلى التمويل للمواد المطلوبة المفقودة.
   - السماح بالوصول إلى الخبرة في جوانب فنية محددة.
   - تأمين الدعم للوصول إلى الأسواق وللتواصل.
٢. دعم تطوير تعاونيات جديدة تغطي الاحتياجات في مجال تصنيع الأغذية وتحويلها لتلبية حاجة السوق المحلي.
٣. إلغاء التعاونيات القديمة التي لم تعد فاعلة.

دور المؤسسات العامة

- وزارة الزراعة: يتماشى هذا الهدف مع المحور الثالث للاستراتيجية الوطنية للزراعة ٢٠٢٠- ٢٠٢٥[30].

30. See Appendix.

دعم العاملين في مجال التحويل الغذائي ودمجهم في الاقتصاد الدائري

الاقتصاد الدائري نموذج يهدف إلى توطين الإنتاج والاستهلاك، مع تخفيف النفايات إلى أقصى حدّ. من شأن هذا الحدّ من تكاليف النقل، وإعادة استخدام المنتجات، وإعادة تدويرها. في ما يتعلّق بالطعام، إنّ العديد من المزارعين لا يستفيدون من المنتجات غير المباعة، أو تلك التي لا تصل عادة إلى الأسواق لأنها لا تتناسب مع «المعايير». من المهمّ هنا الضغط من أجل تغيير تلك المعايير، والارتكاز على استخدام الموارد المحلية التي يمكن العثور عليها في المناطق. فبينما يؤدّي ذلك إلى زيادة أرباح المزارعين إلى الحدّ الأقصى، فإنه يسمح أيضًا بخفض تكاليف النقل للمنتجين ومنحهم القدرة على عدم الارتهان للواردات وأسواق المواد الغذائية.

نقاط العمل الممكنة

١. شراء الغذاء من المنتجين المحليين
- ربط المنتجين المحليين بالعاملين في مجال التحويل الغذائي.
- تعزيز مثل هذه النماذج الاقتصادية، وتشجيع عملية تحويل ومعالجة الخضار والفواكه المحلية التي لا تباع.
- دعم تسويق هذه المنتجات من خلال إنشاء علامات محدّدة، مع بناء ثقافة الاستهلاك المحلي (أنظر القسم أدناه حول استهلاك الغذاء).

١. إدارة النفايات وموارد الطاقة النظيفة
- جمع النفايات لإنتاج السماد.
- الاهتمام بعملية ما بعد الحصاد.
- استخدام الطاقة المتجدّدة في عملية تحويل الأغذية.

ضمان الصحة والجودة في عملية التحويل الغذائي (لتمكين الناس من الحصول على طعام جيد)

إن الترويج لممارسات الزراعة البيئية، سيؤدي إلى تحسين جودة الأغذية المنتجة. علاوة على ذلك، ينبغي اتّباع الممارسات الصحية طوال سلسلة التوريد الغذائي، وصولاً إلى مرحلة معالجة وإعادة تدوير فضلات الطعام.

نقاط العمل الممكنة

١. تفعيل دور المتخصّصين المحليين في مجال الأغذية، وتوظيفهم لإجراء فحوصات الصحة والسلامة.
٢. إمكانية العثور على تعاونية من الجهات الفاعلة في مجال الأغذية لتوظيف مدّرب متخصص في مجال الصحة.

دور المؤسسات العامة

تفعيل نظام الغرامات بالتعاون مع الفاعلين في سلسلة الإمداد الغذائي.

دور القطاع الخاص (منظمات غير حكومية، شركات ...)

تدريب الموظفين: يمكن توجيه كل من التمويل الدولي وتمويل القطاع الخاص من أجل تدريب خبراء الصحة الغذائية بشكل صحيح.

دعم نظام الغذاء ذي الدائرة القصيرة والبصمة الكربونية المنخفضة الذي يضمن جودة المنتجات الطازجة لجميع المستهلكين (يمتدّ على مساحة 50 كم من زغرتا)

إنّ وجود نظام غذائي ذي دائرة قصيرة يعني وجود عدد أقلّ من الوسطاء بين المستهلك والمنتج. يؤدي هذا إلى خلق سلسلة من الفوائد، مثل الوصول إلى أغذية صحّية وأقلّ تصنيعاً، ومعرفة مصدر الطعام الذي نشتريه، ودعم المزارع بشكل مباشر بدلاً من الوسطاء، وشراء المنتجات بسعر أكثر إنصافًا (عادةً ما يكون مخفّضًا) نظرًا إلى عدم مرورها بين العديد من الوسطاء ... كما أنّ الدوائر القصيرة تشجّع الإنتاج المحلي، وبالتالي الاقتصاد المحلي، لأنها تعود بالفائدة المباشرة على المزارعين في المنطقة. من الناحية البيئية، تتمتع الدوائر القصيرة ببصمة كربونية منخفضة لأنها تركّز، بشكل أساسي، على الإنتاج المحلي والتحوّل، بدلاً من السلع المستوردة. في الواقع، يستهلك نقل الطعام لمسافات طويلة وعلى نطاق واسع، كمّيات كبيرة من الوقود الأحفوري. تتيح بالتالي سلاسل التوريد القصير توفير منتجات أنظف، وأرباحًا أكثر إنصافًا للمنتجين، والحدّ من الأضرار البيئية، والتقليل من الاعتماد على الواردات من خلال تعزيز المرونة المحلية.

نقاط العمل الممكنة

١. إنشاء ودعم الروابط المباشرة بين المنتجين وتجار التجزئة / المطاعم.
٢. إنشاء ودعم الروابط المباشرة بين المنتجين والمستهلكين من خلال إنشاء أسواق المنتجين المحليين.

دور القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية والشركات)

١. تقديم دورات تدريبية حول الاقتصادات الدائرية

دور السلطات العامة

١. دعم إنشاء مجموعة متنوعة من المشاركين، من خلال إقراض الأراضي (بلا رسوم) لفترة بدء التشغيل كما والتركيز على الجهات الفاعلة في سلسلة التوريد الغذائية غير الموجودة في المنطقة:
   - إدارة فضلات الطعام وإنتاج السماد. -
   - سوق البيع المباشر غير الهادف للربح. -
٢. وضع ضريبة مرتبطة بالمسافة المُجتازة والبصمة الكربونية للمواد الغذائية.
٣. فرض الضرائب والقيود على الأغذية المستوردة التي يمكن إنتاجها محليا.

ضمان توزيع أكثر عدلاً للفوائد بين جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيم (المزارع، تاجر الجملة، بائع التجزئة)

إن الطريقة الأساسية الحالية التي يعتمدها المزارعون لبيع المنتجات الطازجة، هي اللجوء إلى نظام سوق البيع بالجملة. ففي قضاء زغرتا، يبيع منتجو المواد الغذائية منتجاتهم، بشكل رئيسي، إلى أسواق الجملة في طرابلس وجبيل، وقد أنشئ مؤخّراً سوقًا للجملة في قضاء زغرتا (في بسبعل، إنما لا توجد معلومات حتى الآن عن الكمّية المباعة فيها). غالبًا ما تعمل هذه الأسواق من خلال عملية الشحن (لكلّ من الأسواق المحلية وأسواق التصدير)، وتتمّ إدارتها كمؤسّسات خاصة بلا شفافية للمنتجين والمشترين. هذا الارتهان يضع المزارعين في موقع تفاوضي ضعيف للغاية، وغالبًا ما يؤدّي إلى القبول بأيّ سعر يحدّده الوسيط.

نقاط العمل الممكنة

١. مراقبة وضمان شفافية توزيع المواد الغذائية (سوق الجملة، متابعة التطبيق الإلكتروني، وضع معايير ...)

دور المؤسسات العامة

١. بالنسبة لوزارة الزراعة: يتماشى هذا الهدف مع المحور الثالث للاستراتيجية الوطنية للزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.[31]
٢. فئات ضريبية للفواكه والخضار من أجل تسعيرها بشكل مختلف، والسماح لبعض الفئات بأن تكون أسعارها معقولة أكثر من غيرها.
٣. توحيد الأسعار على مستوى البلدية: تحدّد البلدية أسعار الخضار والفواكه لكلّ موسم.

31. See Appendix.

ضمان الصحة والجودة في توزيع الأغذية

يجب أن يترافق الترويج للممارسات الصحية لإنتاج الغذاء مع ممارسات غذائية صحية وآمنة في عملية تحويل الغذاء. كما يجب الحرص على النظافة إلى جانب الاستخدام المعتدل، أو عدم الاستخدام، لأساليب التنظيف والتعقيم التي قد تكون ضارّة. وبالنسبة إلى عدد معين من المنتجات مثل اللحوم، يجب ضمان استمرارية التخزين البارد.

دور المؤسسات العامة:

١. وزارة الزراعة: يتماشى هذا الهدف مع المحور الثاني للاستراتيجية الوطنية للزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.[32]
٢. على مستوى البلديات: يجب إنشاء نظام لتعقّب الأغذية وشروط تخزينها بالتعاون مع القطاع الخاص، كما يمكن القيام بذلك بتعاون المواطنين.

32. See Appendix.

تشجيع الثقافة المتعلّقة بالممارسات الغذائية المستدامة

للتوجّه نحو نظام غذائي أكثر استدامة، من الضروري اتخاذ خيارات مستنيرة ومسؤولة. ومع ذلك، غالبًا ما يعجز الناس عن الحصول على المعلومات حول الممارسات الزراعية، والمواد الزراعية السامة، وتأثيرها على صحتهم. في الواقع، لا يزال من الصعب الحصول على معلومات حول معايير الجودة والبصمة البيئية للمنتجات. إنّ الكلام عن الطريقة التي يتمّ بها زراعة طعامنا ومعالجته وتوزيعه، أمرٌ ضروري للحصول على الأدوات المناسبة لاتخاذ قرارات مستنيرة. في حالة لبنان، الذي يمرّ بأزمة كبيرة، يضطرّ الناس إلى إعطاء الأولوية للسعر على الجودة. لذا، قد يؤدّي تعزيز الاتصال المباشر بين المنتج والمستهلك إلى زيادة وعي الناس حول أهمّية تناول الطعام بشكل موسمي ومحلي.

نقاط العمل الممكنة

١. البيع المباشر من المزارع إلى المستهلك (جناح المزارعين / سوق المزارعين)
- إن دعم تطوير أسواق المزارعين ونماذج السلّة الزراعية والزراعة المدعومة من المجتمع، هو أحد الوسائل التي تسمح بخلق رابط مباشر بين المزارعين والمستهلكين.

٢. خلق فضاءات للتفكير في هذه المواضيع ومناقشتها
- تنظيم المناسبات العامة مثل المحادثات والمهرجانات ...

٣. تقديم قطعة أرض تجريبية من قبل البلدية في المدينة يمكن للناس أن يزرعوا فيها وأن يتعلّموا ويتواصلوا مع المزارعين
- إنشاء مساحة مدنية يمكن للناس أن يزرعوا ضمنها في أراض صغيرة. من شأن ذلك أن يجعل الزراعة البيئية ظاهرة للعيان ومتوفّرة.

دور المؤسسات العامة

١. الحصول على قطعة أرض تجريبية تؤمنها البلدية لتعزيز الزراعة البيئية.
٢. البلدية تقدّم الأرض.
٣. البلدية تسهّل تنظيم المناسبات العامة.

دور القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية والشركات)

١. دعم إنشاء سوق المزارعين المباشر

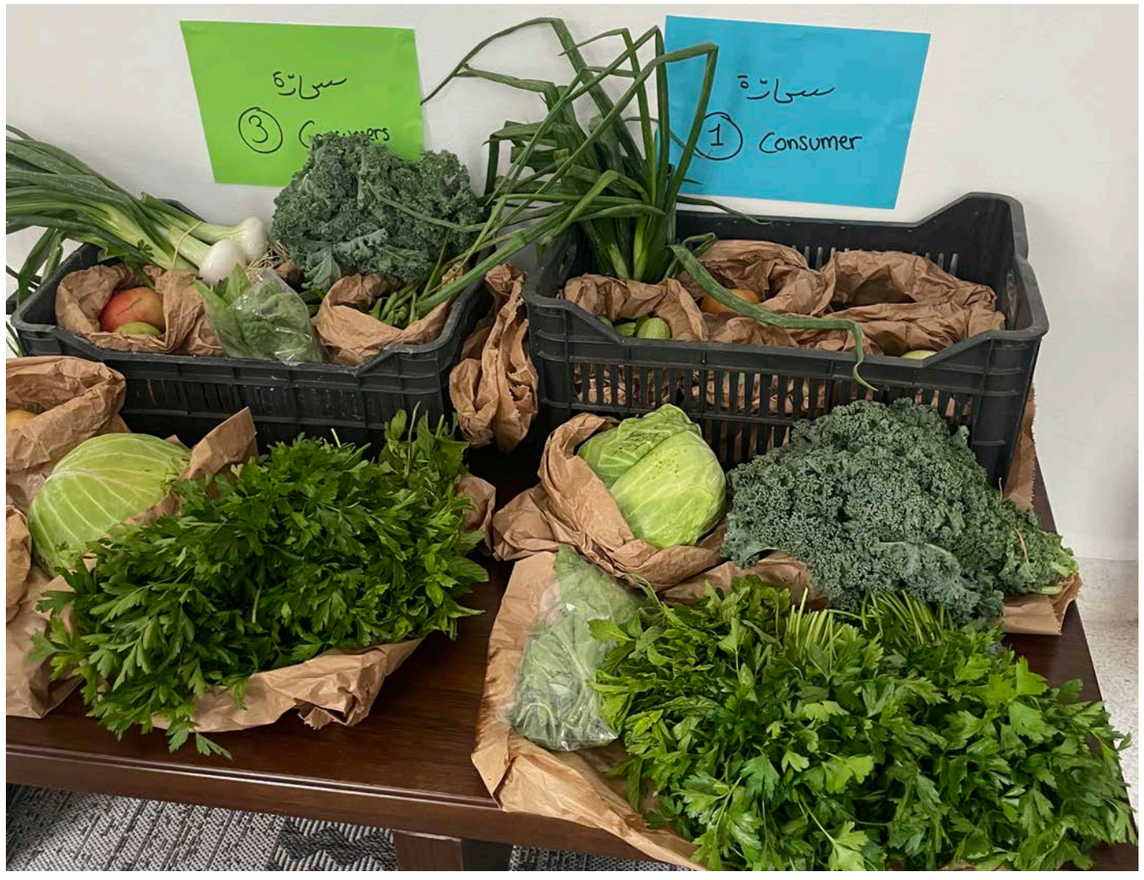

الحدّ من انعدام الأمن الغذائي

١. منذ عام ٢٠١٩، يمرّ لبنان بأزمة اقتصادية هائلة. وفقًا لمنظّمة الإسكوا، تضاعف معدّل الفقر في لبنان تقريبًا إذ انتقل من ٤٢٪ عام ٢٠١٩ إلى ٨٢٪ عام ٢٠٢١[33]. مع ارتفاع تكلفة الغذاء بنسبة ٣٩٦٪[34]. فتحوّل التنوّع الغذائي إلى قضيّة عدالة اجتماعية، وأصبحت عمليّة دمجه في استراتيجية الغذاء أمراً ضرورياً. وذلك بتجنيد الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات تواجه تحدّيات اقتصادية، لتعليمهم كيفية إدارة مؤسساتهم الغذائية الخاصّة. إنّ السماح للناس بزراعة طعامهم وتطوير مهاراتهم ليصبحوا أكثر مرونة واستقلالية، يمثّل الفرق الرئيسي بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. فمن خلال الاعتماد على المساعدات الدولية لإطعام المحرومين في كلّ أزمة، لا نبني بذلك شعباً ذا سيادة قادراً على الصمود، بل نعتمد على المساعدات الخارجية.

33. Escwa warns: Three-quarters of Lebanon's residents plunge into poverty (2023). United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. Available at: https://www.unescwa.org/news/escwa-warns-three-quarters-lebanon%E2%80%99s-residents-plunge-poverty (Accessed: 15 November 2023).
34. Half of Lebanese children now need support due to food, healthcare shortages - new data - Lebanon (2022) ReliefWeb. Available at: https://reliefweb.int/report/lebanon/half-lebanese-children-now-need-support-due-food-healthcare-shortages-new-data#:~:text=New%20UN%20figures%20released%20today,enough%20money%20to%20buy%20food. (Accessed: 15 November 2023).

نقاط العمل الممكنة

١. مراقبة حالة انعدام الأمن الغذائي
- جمع البيانات حول الأمن الغذائي بشكل منتظم وبناء أداة المراقبة المناسبة لتحليلها. يجب أن تتضمن البيانات معلومات مثل عدد الوجبات التي يتناولها الشخص يوميًا، وجودة وتنوّع العناصر الغذائية المتوفرة في نظامه الغذائي.

٢. دعم الحصول على الأراضي/ قطع الأراضي للزراعة، وخاصة للفئات المحرومة
- ينبغي تسهيل الحصول على الأراضي لممارسة الزراعة البيئية للأشخاص ذوي الإيرادات الصغيرة. فمثل هذه المبادرات ستؤدّي إلى زيادة الإنتاج المحلي، مع التخفيف من معاناة البعض إزاء انعدام الأمن الغذائي. يمكن للأراضي العامة والأراضي الوقفية أن تخدم هذا الغرض.

٣. تطوير العملة المحلية والدعم
- في غالبية الأحيان، لا يتمكن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من شراء منتجات محلية عالية الجودة. بدلاً من ذلك، يضطرون لشراء أغذية أرخص من المتاجر الكبيرة، التي غالبًا ما تكون مستوردة. من ناحية أخرى، يمكن استخدام العملات المحلية للترويج لاستهلاك السلع المحلية، حيث يتم إخضاع هذه العملة لشروط محدّدة. لذلك، فإنّ عرض مخططات دعم للأشخاص المحرومين من خلال توزيع قسائم العملة المحلية، سيسمح من ناحية بالمساعدة على توفير الغذاء الجيّد مع دعم الإنتاج المحلي.

٤. تطوير محلات البقالة الاجتماعية
- إنّ محل البقالة الاجتماعي المخصّص للمستهلك هو متجر حيث يمكن للأشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية شراء سلعهم والدفع وفقًا لإمكانياتهم, وهناك طرق متعدّدة لتحقيق هذا. يشكّل محل البقالة الاجتماعي «دكان المزرعة» في بيروت مثلاً، نموذجاً عن ذلك.

دور المؤسسات العامة

١. تسهيل إنشاء محلات البقالة الاجتماعية المخصّصة للمستهلك، من خلال إتاحة الحصول على مساحة تملكها البلدية على سبيل المثال.
٢. الترويج لوجود مثل هذه الحلول من خلال تواصل البلدية مع السكان المحليين.

دور القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية والشركات)

١. تقديم دورات تدريبية على نماذج البقالة الاستهلاكية
٢. تسهيل اجتماعات مع محلات البقالة الاستهلاكية الأخرى

١٣. جمع البيانات وإمكانية الوصول إليها

١. إنشاء مرصد يشكّل نقطة محورية على مستوى القضاء، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية النشطة والمسؤولين الحكوميين، لأجل مركزة البيانات وتنسيق الإجراءات الميدانية مما يسهّل التعاون بين السلطات المحلية والمبادرات الهادفة إلى إنشاء نظام غذائي مرِن وبين الجهات الفاعلة في مجال الأغذية لتجنّب عدم الكفاءة.
٢. إجراء تقييم متعمّق للوضع، مع وضع أرقام وبيانات مفصّلة تحدد كم يُزرع من كلّ صنف، وأين، وكمّية المياه الجوفية المتوفرة، وعدد رؤوس الماشية...إلخ، بالإضافة إلى تقييم المعرفة والثغرات لدى السكان فيما يتعلق بالزراعة ونظام الغذاء.
٣. إنشاء نقطة محورية في كلّ بلدية، تكون مسؤولة عن التحديث المستمرّ للبيانات التي يتمّ جمعها والتحقق من المعلومات وفقاً للمعطيات اليومية. يمكن أن يكون هذا الشخص مسؤولًا عن مراقبة التغييرات في الممارسات الزراعية، واحترام المبادئ التوجيهية، والمعايير التي تمّ اختيارها مسبقًا من قبل البلدية. تشكيل لجنة على مستوى اتحاد البلديات لتنسيق العمل.

١٤. تمكين جميع السكان من أن يكونوا فاعلين في نظامهم الغذائي وصحتهم

تسهيل، دعم وتوفير مساحات منتظمة للتبادل والتشاور حول إنتاج الغذاء والحصول عليه.

دور المؤسسات العامة

ا) وزارة الزراعة: يتماشى هذا الهدف مع المحور الخامس للاستراتيجية الوطنية للزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥[35].

35. See Appendix.

١٥. تشكيل لجنة لوضع وتنفيذ استراتيجية غذائية على عدّة سنوات للقضاء، مع ضمان المراقبة والمتابعة

١. إنشاء لجنة مؤلفة من أصحاب المصالح لضمان حسن تنفيذ وحسن متابعة هذه الاستراتيجية الهادفة لتحقيق السيادة الغذائية. وستستند هذه اللجنة إلى لجنة «الأمن الغذائي» الحالية التي توقّفت عن الاجتماعات منذ عام ٢٠٢٠. كما ستجتمع بانتظام لتطوير وتنفيذ الاستراتيجية في زغرتا. وينبغي لها أن تشمل المؤسّسات (مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، المكتب المحلي للوزارة، مؤسسات المياه)، والسلطات المحلية، والمزارعين، وممثلي التعاونيات، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء، وغيرهم.
٢. نشر المعلومات التي تُعتبر مهمّة من خلال البلديات والقائمقام (رئيس القضاء، موظف عمومي تعيّنه الحكومة). ويمكن القيام بهذا من خلال تعيين الأشخاص الرئيسيّين في هذا المشروع: تحديد شخص رئيسي يمثل كل قرية على سبيل المثال، في الـ ٥٢ قرية التي يضمّها القضاء.

إنّ الانتقال إلى نظام غذائي أكثر استدامة، يعني أيضًا تحويل النموذج الاقتصادي الى اقتصاد أكثر عدالة ودائرية، يرتكز على التعاون والتضامن.

36. See Appendix.

تطوير نشاط اقتصادي إقليمي مرتبط بالغذاء المستدام

١. تطوير السياحة المرتبطة بثقافة فنّ الأكل في منطقة زغرتا، ممّا سيسمح بتثمين المنتجات المحلية في السوق. عادة ما يتمّ إنتاج هذه المنتجات الغذائية التي تحمل هوية تقليدية وثقافية من قبل مجموعات نسائية محلية. لذلك من الضروري ضمان الاستقلال الاقتصادي والاستقلال الذاتي لمجموعات المنتجين هذه (أنظر الجزء الخاص بالتعاونيات).
٢. تثمين المنتجات التي لا يمكن بيعها طازجة من خلال تحويلها محليًا، ممّا سيقلّل أيضًا من الهدر، مع توفير دخل إضافيّ للمزارعين.

دور المؤسسات العامة
١. وزارة الزراعة: يتماشى هذا الهدف مع المحور الرابع للاستراتيجية الوطنية للزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥[36].

تشجيع القوى العاملة المحلية

يجب أن تكون الأسعار اليومية أكثر جاذبية للسكان المحليين.

١٨. تعزيز تعاون الفاعلين في الإنتاج - التحويل - التوزيع - التموين

إنّ دعم تنمية الاقتصاد المحلي، يعني أيضًا تعاوناً وثيقاً بين كافّة الجهات المحلّية الفاعلة: المنتجون، العاملون في مجال تحويل الأغذية، الموزّعون ومتعهّدو الطعام. ومن الممكن تطوير حوافز محلّية لذلك، على سبيل المثال يمكن تكييف دعم مصانع الأغذية المحلية لشراء المنتجات الخام من المنتجين المحليين.

١٩. دعم الزراعة من المجتمع على مستوى الشركات والمستهلكين

تصف منظمة الفاو الزراعة التي يدعمها المجتمع، بأنها نموذج يوافق فيه المستهلكون على تقديم دعم نقدي للمزارعين المحليين لموسم كامل، ويؤمن لهم المزارعون في المقابل منتجات أسبوعية بنوعية وكمية وافية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٦). من شأن مثل هذا النظام أن يضمن للمزارع شراء منتجاته، وبالتالي تزويدهم بدخل أكثر استقرارًا، والسماح لهم بالتركيز على إنتاج غذاء عالي الجودة ومُستدام.
ملحوظة: الخدمات البيطرية لإنتاج اللحوم - إضافتها في مكان ما

نقاط العمل الممكنة

- نموذج تجريبي للزراعة يدعمه المجتمع في المنطقة مع احتمال إدارتها من قبل القطاع الخاص أو العام.

٢٠. دعم التعاونيات (تعاونيات المزارعين، تعاونيات تحويل الأغذية ...)

بهدف تحقيق ظروف عمل أفضل، لا يزال التنظيم الجماعي في هذا القطاع يمثّل تحديًا كبيرًا. يُعدّ النموذج التعاوني أحد أكثر الأدوات شيوعًا لدى المزارعين الصغار والمتوسطين، لتنظيم التحدّيات في القطاع والتغلّب عليها بطريقة جماعية. في الواقع، تشكّل التعاونيات جهة مساهمة مهمّة في الاقتصاد. إذ يمكنها تحسين الإنتاج وتوفير خدمات التخزين والحصاد والتسويق، وتنويع النشاط الاقتصادي للمزارعين. وقد سمحت لهم قيمتهم وأنظمة حكمهم بالتغلب على العديد من التحدّيات المتعلّقة بالجهات الفاعلة الاقتصاديّة الصغيرة النطاق، في المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء. ومع ذلك، فإنها تظلّ ضعيفة في لبنان. في عام ٢٠١٨، تشير التقديرات إلى أنّ ٤,٥ ٪ فقط من المزارعين، هم أعضاء في تعاونيات[37]. غالبًا ما يُنظر إلى التعاونيات على أنها قنوات للمنح الحكومية والمانحين الدوليين، وليس على أنها مؤسسات يملكها ويديرها الأعضاء[38]. يجب النظر إلى هذه التحديات بعناية أكبر، من أجل دعم تطوير تعاونيات جديدة ودعم التعاونيات الموجودة.

نقاط العمل الممكنة:

- تيسير الجلسات بين المزارعين، الفلاحين ومُنتجي الأغذية، من أجل استيعاب أفضل للتحديات التي يواجهونها في العمل معًا، ومن ثمّ تسهيل التعاون في حال توفّرت الحوافز بينهم.
- اجتماعات فردية مع الأشخاص الذين يمكن أن يكون لهم تأثير على الأعضاء الآخرين، وذلك لتحديد الأهداف.
- المتابعة مع المجموعات التي تعمل على إنشاء وتشكيل التعاونيات.
- جدولة الاجتماعات مع المجموعات أو التعاونيات المشكّلة في السابق.
- لقاء مع رئيس قطاع التعاونيات في لبنان، واقتراح زغرتا مشروعاً تجريبياً للقطاع الزراعي التعاوني (قد يشمل ذلك تحييد التعاونيات غير النشطة، ودعم الشباب للدخول إلى التعاونيات وتجديدها، وإنشاء تعاونيات نشطة جديدة).

37. THE COOPERATIVE SECTOR IN LEBANON (2018) International Labor Organisation. Available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf (Accessed: 15 November 2023).
38. FAO - EU - CIRAD, Food systems profile Lebanon, 2022

الملحق:

مراجع الاستراتيجية الوطنية للزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥[39].

الهدف ١ للاستراتيجية الغذائية في زغرتا يتماشى مع الأقسام التالية من الاستراتيجية الوطنية للزراعة:

المحور ١: إنعاش وتحسين سبُل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الإنتاجية.

- تسهيل وصول المزارعين ومن بينهم النساء إلى المدخلات الإنتاجية، لا سيما النساء اللواتي يرأسن أسرهنّ، والسعي إلى تعزيز سبُل العيش والأمن الغذائي.
- دعم الوصول إلى الأدوات المالية للفئات الأكثر عرضة، وتسهيل الوصول إلى المدخلات مثل البذور والشتول...

المحور ٢: زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية الزراعية

- تمّ طرح احتياجات محددة من قبل منظمات المزارعين لدعم استصالح الأراضي ونظُم الريّ لزيادة الإنتاج؛ تحديد المناطق الزراعية وتطبيق الإجراءات الحمائية للحدّ من تشتت الأراضي ولتجنّب المزيد من التمدّد العمراني؛ وحماية الأسواق المحلية.
- تشمل التدخلات ذات الأولوية التالي: زيادة المساحات المزروعة (الاستثمار في الأراضي المتروكة واستصالح الأراضي وزيادة المساحات المزروعة من الحبوب والبقوليات)، وعلى أن يترافق ذلك مع تحديث استخدام الأراضي/الغطاء النباتي وتحليل تشتّت الأراضي؛ زيادة إنتاج البذور والشتول (حقول الأمّهات/ بنك البذور)، توثيق البذور، مسح ومراقبة آفات الحجر الصحي والآفات العابرة للحدود ووضع نظام للإنذار المبكر لآفات المحاصيل.
- دعم اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة والإدارة الجيدة لمزارع الإنتاج الحيواني. تشمل التدخلات ذات الأولوية التالي: تنفيذ برنامج وطني لاعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ودعم وتدريب المزارعين على استخدام المكافحة البيولوجية للآفات (BPC)، والمكافحة المتكاملة بهدف الحدّ من استخدام الكيماويات والمبيدات، والتخفيف من التلوّث، وتحسين الممارسات المتعلقة بالإدارة الجيدة للمزرعة، بما فيها تنفيذ برامج تحصين وطنية وتحسين تغذية الحيوان وصحته والخدمات البيطرية.
- إنشاء منصات لتبادل المعرفة بين المزارعين/المنتجين ومراكز البحوث وتحسين الإرشاد/المساعدة التقنية، ربط البحث والتطوير باحتياجات إنتاج الزراعة والأغذية، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض للاستثمار في التكنولوجيات المبتكرة والحديثة.

39. Ministry of Agriculture, National Agriculture Strategy 2020-2025, 2020 http://www.agriculture.gov.lb/getattachment/Ministry/Ministry-Strategy/strategy-2020-2025/NAS-web-Eng-7Sep2020.pdf?lang=ar-LB

المحور ٤: تحسين التكّيف مع التغيّر المناخي والإدارة المستدامة لنظُم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية

- تدخلات محددة على مستوى نظم الأغذية والزراعة، تهدف إلى دعم الممارسات المسؤولة في الإنتاج والاستهلاك وتعزيز إنتاج وحماية خدمات النظام الإيكولوجي. الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابير للحد من تدهور الأراضي والتربة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، بالإضافة إلى الحد من التلوث، واعتماد تقنيات أكثر فعالية في استهلاك الطاقة وبالتالي زيادة التكيف والتخفيف من التغيّر المناخي، بما فيها احتجاز الكربون في الغابات والاحراج.
- اعتماد حلول تقنية مبتكرة وتحسين الوصول إلى التمويل المتعلق، والتأمين، وتحسين الإرشاد/ التقنية من أجل تعزيز تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا مثل الزراعة الحافظة، و التحريج، وإعادة التحريج (بما في ذلك استكمال تنفيذ برنامج ٤٠ مليون شجرة). وتتضمّن أيضاً إدارة الآفات، والممتلكات المشتركة للغابات، وتطوير أنظمة الوقاية من الحرائق والإنذار المبكر.
- تعزيز استخدام الموارد الطبيعيّة بشكل مُستدام (التربة، المراعي، الغابات ومصائد الأسماك)، ما يقلّص من تدهور الموارد البيئيّة والطبيعيّة، بفضل زراعة أكثر استدامة، وبفضل تصنيع الأغذية، والممارسات اللوجستية (مثل الزراعة الذكية، والزراعة العضوية)، وبفضل مشغّلين أكثر مهارة ووعيًا.
- تشجيع ودعم استخدام الطاقة المتجدّدة في القطاع الزراعي. ويتضّمن التدخّل ذو الأولوية تعزيز التقنيات المنخفضة الانبعاثات الكربونية، وتخفيض التلوث الزراعي (على مستوى المزارع)، ما يشجّع على استخدام المخلّفات الزراعية، وإنتاج السماد من مزارع الحيوانات والمنتجات الزراعية عن طريق وضع الإطار التنظيمي المناسب، وتوعية أكثر فعاليّة وحملات توعوية بشأن استهلاك الأغذية بشكل مسؤول.

الهدف ٥ للاستراتيجية الغذائية في زغرتا يتماشى مع الأقسام التالية من الاستراتيجية الوطنية للزراعة:

المحور ٣: تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية

- توفير الظروف المؤاتية لتعزيز الصناعات الزراعية والغذائية، والتحفيز على استخدام المواد الأولية المحلية.
- تحفيز وتنظيم العمل التعاوني وتجمّعات المزارعين على مستوى سلاسل الإنتاج (يستهدف صغار المنتجين). فمن خلال تحفيز العمل التعاوني وتجمّعات المزارعين، سيزيد هذا البرنامج من مشاركة المزارعين في سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية، ما سيعود بالفائدة على زيادة القدرات التفاوضية للجهات المعنية في سلاسل الإنتاج، بمن فيهم المؤثرين على السياسات، وإضافة المزيد من القيمة على سلسلة الإنتاج. كما سيترتّب منافع نتيجة إزالة معوّقات المشاركة)تكاليف المعاملات، المخاطر ونقص المعلومات عن الأسواق)، و تكامل أفقي وعمودي أفضل وخاصة للمنتجين.

الهدف ٩ للاستراتيجية الغذائية في زغرتا يتماشى مع الأقسام التالية من الاستراتيجية الوطنية للزراعة:

المحور ٣: تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية

- إن الأولويات التي تمّت الإشارة إليها، تستند إلى الحاجة إلى تطوير البنى التحتية التسويقية، وإيجاد بنى إضافية لحماية الصناعة المحلية وفتح أسواق تصدير جديدة، من خلال تعزيز التنسيق مع المصدّرين والتعاونيات ومجموعات المزارعين، وتعزيز إنتاج الزراعة العضوية (كوسيلة للحدّ من استخدام المواد الكيميائية).
- تطوير البنى التحتية لسلاسل الإنتاج لمعاملات ما بعد الحصاد، وأسواق الجملة والأسواق المحلية. تشمل التدخلات ذات الأولوية ما يلي: تنظيم أسواق الجملة، وتحسين الشفافية في المعاملات (من خلال المدفوعات الإلكترونية وتطوير قواعد البيانات المتسلسلة، الخ.) وإنشاء أسواق مزارعين دائمة وموسمية للبيع المباشر، والاستثمار في البنى التحتية ونظُم المعلومات لمعاملات ما بعد الحصاد للحدّ من الفاقد والهدر في الغذاء. كما وتشمل إنشاء الحاضنات، وتشجيع التسويق من خلال مراكز الخدمات الزراعية. سوف يعمل هذا البرنامج على الحدّ من تشتّت الأسواق، وزيادة مشاركة المزارعين في سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية، وذلك من خلال تنظيم أفضل للمنتجين، ومنصات أصحاب المصلحة، والاتفاقيات الخاصة بسلاسل الإنتاج والزراعة التعاقدية.

الهدف ١٠ للاستراتيجية الغذائية في زغرتا يتماشى مع الأقسام التالية من الاستراتيجية الوطنية للزراعة:

المحور ٢: زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية الزراعية

- تحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية والغذائية. تشمل التدخلات ذات الأولوية: تعزيز جودة الأغذية ونظُم ضمان السلامة من خلال تحسين أدوات التتبّع وقدرات المختبرات (على سبيل المثال، رصد الترسبات الكيميائية والملوّثات في المنتجات الغذائية من أصل نباتي وحيواني)، وتعزيز الرقابة على الإنتاج المحلي وعلى الواردات والصادرات من أصل نباتي وحيواني، وفقًا للمعايير الدولية للصحة الحيوانية والصحة النباتية (وفقًا لنظام مبني على تحليل المخاطر)، بالإضافة إلى إنشاء نظام لتحديد المنشأ المحلي للمنتجات اللبنانية (بما في ذلك المؤشرات الجغرافية)، واعتماد علامات تجارية مميزة، وإصدار شهادات الجودة (مرتبط بالمحور ٥ تمكين الجهات المعنية إصدار الشهادات).

الهدف ١٥ للاستراتيجية الغذائية في زغرتا يتماشى مع الأقسام التالية من الاستراتيجية الوطنية للزراعة:

المحور ٥: تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسساتي

يشكل هذا المحور ضمانة لإشراك الأشخاص الأكثر ضعفًا وهشاشة، ويتيح مشاركة واسعة لاستقطاب النساء والشباب إلى القطاع الزراعي والغذائي. الأمر الذي يعزز النهج الشامل والمتكامل للعدالة والمساواة.

- دعم القدرة للحصول على القروض، وتحضير البيئة المؤاتية للاستثمارات، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحديث الأُطر القانونية للزراعة، وأخذ أولويات مجموعات المزارعين بالاعتبار، وضمان المساءلة في تطبيق الاستراتيجية. كذلك، تمّ تسليط الضوء على أهمية التخطيط القائم على الأدلة، ويشمل ذلك تحديد الأولويّات، وفقًا لإيكولوجية الأراضي، وتحسين الإحصاءات الزراعية، وجمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى إنشاء سجلّ للمزارع.

- تعزيز فعاليّة خدمات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها، وتنمية قدرات الموظفين. وتتضّمن التدخلات ذات الأولوية ما يلي: تنمية وتحديث قدرات الإرشاد من خلال التوجيه الخدماتي المركّز لخدمة المزارعين.
- إنشاء نظُم المعلومات والإحصاءات الزراعية وتعزيز البحث؛ وإنشاء وتنظيم سجلّ المزارع؛ وتعزيز اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن وزارة الزراعة؛ وتعزيز الجهوزية للتعامل مع الأزمات والكوارث؛ وتطوير البحوث والتشبيك مع خدمات الإرشاد والتطبيق الذكي LEB-LARI ومع الجامعات؛ وإنشاء محطات ومختبرات جديدة لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وتشبيكها بمراكز الإرشاد.
- وضع أُطر قانونية وأنظمة للتأمين الزراعي والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.
- تطوير نظام الحماية الاجتماعية للمزارعين والعمال الزراعيين والمنتجين وصيّادي الأسماك الأكثر عرضة. تهدف التدخلات إلى تأمين التغطية من نظام الضمان الاجتماعي للجهات الفاعلة المعنيّة كافة، بما في ذلك التأمين الطبّي، بالإضافة إلى ضمان تغطية البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا للمزارعين المستوفين الشروط؛ وتعزيز مكافحة عمالة الأطفال في الزراعة.

الهدف ١٦ للاستراتيجية الغذائية في زغرتا يتماشى مع الأقسام التالية من الاستراتيجية الوطنية للزراعة:

المحور ٤: تحسين التكيّف مع التغيّر المناخي والإدارة المُستدامة لنظُم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية

- الفرص الإضافية التي يمكن أن تنتج عن تنفيذ هذا المحور، تتعلّق بالترابط بين الزراعة المُستدامة والمحافظة على خدمات الأنظمة البيئية و/أو السياحة البيئية (السياحة الريفية المسؤولة) الناشئة في لبنان، والتي هي أيضًا ثمرة الإرث الثقافي، ومهارة الطهي العالي القيمة، والوعي المتزايد للغذاء الصحي، ومنتجات الزراعة العضوية.

November 2023

Photos: Fouad el Hajj